إعداد: فاليريا بروشي، أنطونيلا موزوبابا، سابينه نوس، آنه شتكنر، إنجو شتوتسله

ماركس في لقطات

مادة تعليمية
كمدخل إلى رأس المال

المجلد الثاني

لتحميل جميع الرقائق:
POLYLUXMARX.DE.HTTP://VOL2

مؤسسة روزا لوكسمبورغ

فاليريا بروشي، أنطونيلا موزوبابا، سابينه نوس، آنه شتكنر، إنجو شتوتسله

ماركس في لقطات

المواد التعليمية لمقدمات رأس المال

المجلد الثاني

المحتويات

مقدمة 5

ماذا ولمن الجزء الثاني من «ماركس في لقطات»؟

دليل إرشادات 6

حلقات دراسية تمهيدية في رأس المال 8

مثال على وقائع حلقة دراسية تعقد على مدى يومين 10

الرقائق

مدخل إلى نقد الاقتصاد السياسي: الجزء الأول 13

مدخل إلى نقد الاقتصاد السياسي: الجزء الثاني 35

مجموعة نصوص مختارة من المجلد الأول لرأس المال

كتيب 54

حقوق الملكية للصور
ماركوس يوسكيرشن (الصفحات ١٥ و ٩٢ و ٣١)
comics.net (والصفحة ١٧ www.youtube.com/watch?v=g5KZKqMFyG8, Icon Marx 123)
Cliparts: Microsoft Office

مشروع ماركس في لقطات، الجزء الثاني، مدعوم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الإقليمي فلسطين والأردن بتمويل مقدّم من الوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية

© Karl Dietz Verlag Berlin GmbH 2015
التصميم: جوليانة براوير
المراجعة: GASMAN Ramallah
الغلاف: ريبيكا فورن
الإنتاج: MediaService GmbH Druck und Kommunikation
الترجمة: د. محمد ابو زيد
طبع في فلسطين

مقدمة

نحن سعيدون بان النسخة العربية ل PolyluxMarx اصبحت موجودة اخيراً.
عدل العنوان ليتوافق مع اللغة العربية الى: ماركس في لقطات.

شيء لا بد من ذكره مسبقاً: لا يقتصر الجزء الثاني من "ماركس في لقطات" على الجزء الثاني من رأس المال، بل تُعرِّف هذه المادة التعليمية التي بين أيدينا بالمقولات والصلات الأساسية لجميع مجلدات رأس المال الثلاثة. يخاطب «ماركس في لقطات» بادئ ذي بدء مدربات ومدربين يريدون التعريف بشكل محكم وموجز بالنقد الماركسي للاقتصاد السياسي وهم أصلاً على اطلاع مسبق على النصوص الأصلية. أما فيما يتعلق بالمشاركين في مثل هذه الفعاليات التربوية، فتتوجه المادة إلى كل أولئك الذين يريدون التعرف على أساسيات النظرية الماركسية ولكن ليس لديهم الوقت لدراسة رأس المال بأكمله في دورة مطالعة أسبوعية أو بشكل فردي وذلك صفحة تتلوها أخرى. إلى كل أولئك الذين يثير التفكير النقدي فضولهم ولكن يميلون إلى الشك فيما يتعلق بالعديد من المغامرات السياسية التي يتم القيام بها باسم الماركسية. إلى كل أولئك الذين يريدون فهم الماركسية ولكن بقيت معرفتهم بماركس حتى الآن تقتصر فقط على كونه مؤسساً، حسبما يُدعى، للشيوعية.

والجزء الثاني من «ماركس في لقطات» يحتوي أيضاً على مجموعات من الرقائق لا تخلو من تعليقات على هوامشها. وفي الوقت الذي كانت فيه رقائق الجزء الأول من «ماركس في لقطات» قد أُريد منها أن تُستخدم في إطار حلقة قراءة أسبوعية حول الجزء الأول من رأس المال، تناسب هذه الواردة هنا فعاليات مسائية تعقد لمرة واحدة أو حلقات دراسية تعقد على مدى أيام أو أسابيع. ومن ناحية لغوية، تم في هذا الجزء الثاني تكثيف المضامين بشكل أكبر منه في «ماركس في لقطات»، الجزء الأول. أما من ناحية منهجية، فيعمل هذا الجزء بشكل أكثر تنوعاً: فيلم هزلي قصير يوضح كيف شرع ماركس في تحليله المعقد للرأسمالية. لعبة أدوار في الملحق تحفز على نقل نواح مختارة بشكل مفعم بالحيوية. وكما في الجزء الأول من «ماركس في لقطات»، توجد هنا أيضاً إرشادات حول المنهجية وفن التعليم، إضافة إلى نصٍ تمهيديّ.

يغطي "ماركس في لقطات"، الجزء الثاني، طيفاً واسعاً من المواضيع. فبعد التمهيد في المقولات الأساسية للنقد الماركسي للاقتصاد السياسي، يتعلق الأمر بنواحٍ مركزية على غرار الاستغلال وتراكم رأس المال وإنتاج فائض القيمة. كما مواضيعٍ من الجزء الثالث لرأس المال – أزمة، ائتمان، رأس المال الزائف (أسهم وسندات) – لا تغيب عن التقديم. وفي ضوء الأزمة الاقتصادية الكونية القاسية التي تعصف منذ سنوات، كثيراً ما توقظ هذه المقولات اهتماماً شديداً بشكل خاص لدى القراء.

وبالتأكيد لا يمكن في كتيب بمثل هذا القطع التعرض لجملة من المواضيع بعمق وتفصيل مناسبين. إلا أن المادة تفتح الشهية على قراءات إضافية وتوقظ الفضول بحقل الماركسية المعقد، بحيث ربما وفي أعقاب ذلك يقرر هذا أو ذاك القيام بقراءة مركزة للأصل في المجموعة. ولكن على الأقل ربما كان هناك اطلاع على آنية رأس المال الماركسي وبالتالي وفي ذات الوقت إلقاء نظرة متبصرة عميقة في تشكيلة مجتمعنا في الحاضر.

وكما في الجزء الأول، نتقدم بالشكر الجزيل إلى ميخائيل هاينريخ على النقاش النقدي لمجموعة الرقائق، إضافة إلى جميع الداعمين الآخرين.

برلين في تشرين الثاني ٢٠١٤

فاليريا بروشي، أنطونيلا موزوبابا، سابينه نوس، آنه شتكنر، إنجو شتوتسله

النسخة العربية: ٢٠١٨

ماذا ولمن الجزء الثاني من «ماركس في لقطات»؟
دليل إرشادات

الجزء الثاني من «ماركس في لقطات»، كما هو حال الجزء الأول، هو مجموعة رقائق تزينها تعليقات على هوامشها. ويدعم "ماركس في لقطات" الجزء الأول مادة القراءة في الجزء الأول من رأس المال، وذلك في إطار حلقة قراءة تستمر فترة أطول. أما مجموعة الرقائق التي بين أيدينا هنا، فلها غاية أخرى، إذ أن المقصود منها مقاربات لنقد الاقتصاد السياسي، وذلك في إطار حلقات دراسية يومية أو أسبوعية. وعليه فإن «ماركس في لقطات»، الجزء الثاني، يعوض، حتى بدرجة أقل من الجزء الأول من «ماركس في لقطات»، مادة القراءة الأصلية أو تمهيد عام في رأس المال. والمادة معدة لمدربين هو أصلاً على معرفة مسبقة بالأصل.

المضمون: ماذا وكم بداخله؟

المادة التعليمية «ماركس في لقطات»، الجزء الثاني، ليست نقلاً حرفياً لجميع الأجزاء الثلاثة لرأس المال، بل يتم فقط توضيح مقولات/ مفاهيم أو أفكار مختارة لماركس. ويقوم الاختيار على تجربتنا، سواء مع دورات مطالعات في رأس المال أو مع حلقات دراسية يومية أو أسبوعية: ما هي الأسئلة التي يتكرر ظهورها، ما هي المقولات التي تثير معظم النقاشات، أية صلات يصعب فهمها؟ أي مفاهيم/ أفكار أساسية يجب التعاطي معها بغية التمكن من فهم الكل؟

"ماركس في لقطات"، الجزء الثاني، مؤلف من ٤٠ رقيقة. وخلافاً للجزء الأول، يحتوي الجزء الثاني، عوضاً عن ذلك، على إرشادات تتعلق بالشكل الذي من المفترض أن تبدو عليه حلقة دراسية خاصة بتمهيد في النقد الماركسي للاقتصاد السياسي وماذا يمكنها أن تقدم. والجديد يتمثل في الملحق: فهو يحتوي على مقتطف أو مجموعة قطع مختارة من الجزء الأول من رأس المال (حتى الفصل ١٠)، برنامج حلقة دراسية نموذجي وإرشادات تتعلق بلعبة أدوار، ناهيك عن نصوص أخرى يمكن استخدامها في الحلقة الدراسية. وللمرة الأولى قمنا أيضاً بإنتاج فيلم هزلي قصير يقوم بتوضيح كيف بدأ ماركس بتحليل طريقة الإنتاج الرأسمالية. ومن أجل تحضير حلقة دراسية، لا بد من الإشارة مرة أخرى إلى النصوص التي تتصدر الرقائق في «ماركس في لقطات»، الجزء الأول.

بنية صفحة الكتاب: أين تجد ما؟

تضم صفحة الكتاب في الوسط الرقيقة وتحتها التعليق على محتواها. وعلى هامش الصفحة تتواجد خانة فارغة لملاحظات بخط اليد. وهناك في بعض الرقائق إرشادات بخصوص طرق أو خصوصيات أو صعوبات محتملة عند استخدام تلك الرقيقة أو حول المضمون.

تقنيات

يمكن تحميل الكتاب بأكمله، بما في ذلك جميع الرقائق، من الشبكة العنكبوتية على الرابط: polyluxmarx.de.http://vol2. كذلك يمكن أيضاً تحميل الفيلم الهزلي القصير (أنظر ص. ١٧). ويفترض بغية عرضه على الشاشة على الوجه الأفضل، وذلك في حال مكنت أداة تسليط الصور على الشاشة Beamer من ذلك، تعديل قطع الصورة بحجم ١٦:١٠. ومن خلال عمل (أنظر الإرشادات الخاصة بال Beamer) يمكن تكييف/ معادلة التشويهات الحاصلة في الصور.

حول الأخطار والأضرار الجانبية

الرقائق وإلى حد كبير مشكلة على شكل رسوم تنبض بالحيوية، أي أن مضامين كل منها تظهر بجانب بعضها البعض. ويبقى ذو معنى أو هدف تقديم أجزاء النصوص المنفردة بشكل مناظر. وهذا يَنْظُمُ المضامين ويخلق صورة شمولية أفضل – طقة طقة. إلا أن شكل العرض هذا له ثمنه أيضاً: أحياناً لا نمنح تعقيد المادة ودقتها حقها والكافي، وذلك على حساب عرض أفضل لها. ويكمن في ال PowerPoint، كطريقة لتصوير مضامين، خطر الإنقاص والتبسيط للمادة المعالجة. فعندما يتعلق الأمر بطريقة تحليل وتقديم معقدة وفريدة في ذات الوقت، كما يستخدمها ماركس في رأس المال، يكون الخطر هنا أكبر بكثير. علاوة على ذلك، تشجع طريقة التصوير هذه على فن تعليم محدد. فهي تغري بأسلوب المحاضرة حين يقوم المدربون مستخدمين الرقائق بإلقاء محاضرة ليس إلا. وهو ما قد يُقَيِّد وقت نقاش مشترك ويخلق في الفضاء تراتبية – مرسل – مستقبل، وهو أيضاً ما نسعى للوقوف في وجهه، وذلك

من خلال الإشارة في مواقع مختارة إلى طرق بديلة. وعلاوة على ذلك تبدو التوضيحات المُبَسَّطة للأقوال أو المفاهيم مثل «تعريفات». وهذا يوحي بما هو متعذر اجتنابه أو تغييره «هكذا الأمر – وما في اليد حيلة“. وهنا يكمن الخطر في أن التفكير المستقل للمشاركين، بمعنى التعاطي النقدي مع المضمون المقدم، يتم جعله أكثر صعوبة. من البديهي أن تصويرنا يقوم على إدراك محدد جداً للتحليل الماركسي، ولكننا ومنذ الرقيقة الأولى نحافظ على شفافية ذلك مشيرين في مواقع مركزية إلى قراءات وتفسيرات بديلة، وكذلك إلى جدل ومناظرات متشعبة حول أسئلة وتفسيرات منفردة. وعليه نأمل بتخفيف إدعاء الحقيقة، ذلك الإدعاء المفهوم ضمناً من خلال ميزة عرض الرقائق. وكلنا ثقة بأن المدربين على درجة من الخبرة تسمح لهم باستخدام المادة التعليمية التي بحوزتنا بمسؤولية وبحذر.

مقادير الجرعات

الرقائق مقسمة (تمهيد في نقد الاقتصاد السياسي، جزء ١، جزء ٢). وفي الجزء ١ تتواجد مضامين من الجزء الأول لرأس المال، وفي جزء ٢ مفاهيم مختارة من الجزء الثالث لأعمال ماركس. وليس المقصود بالرقائق أن تستخدم بشكل كلي. بل على المدربين أن يقرروا بأنفسهم متى وأية رقائق تصاحب حلقة دراسية معينة. فالباقة المجموعة من الجزء ١ أو/و الجزء ٢ يمكن أن تخرج بشكل مختلف، إذ أن لكل حلقة دراسية دينامية خاصة بها وحصتها من الوقت الخاص بها، عوضاً عن محاور خاصة بها. وبمرونة مشابهة يفترض التعاطي مع مادة العمل.

أما في ما يتعلق بنقد أو أفكار أو نقل تجارب ذاتية، فيسرنا استقبالها على polyluxmarx@rosalux.de

مع تاء مربوطة أو بدون، أو/ و

احتدم النقاش طيلة ليالٍ بأكملها ولم نتفق على رأي. وما من اتفاقية خرجنا بها كانت مرضية وبقيت النتيجة موضع خلاف: يستخدم «ماركس في لقطات» في مقولات نقد الاقتصاد السياسي الصيغة الماركسية، أي صيغة المذكر: منتج السلع، عامل، رأس مالي. نحن مدركون أننا لم نتجاوز المشكلة حتى يتم إعادة إنتاج أشكال الكلام السائدة.

ماركس، الأعمال التاريخية - النقدية الكاملة ماركس- إنجلز، ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة

من أجل الدراسة حاضراً، هناك طبعتان حديثتان رهن التداول: الأعمال الأكاديمية، التاريخية – النقدية الكاملة ماركس- إنجلز، والتي يتم منذ ١٩٧٥ نشرها وظهر منها ٦٠ من أصل ١١٤ مجلداً منوي نشرها. والطبعة الطلابية من ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة والتي تشتمل على ٤٣ مجلد وملحق وفهرس رقمي. والأخير هو أساس المادة التعليمية التي بين يدينا. ويتم تدريجياً تكييف مجلدات ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة مع آخر مستجدات البحث (المجلدات ١، ٨، ٤٠، ٤١، وقريباً ١٣) وفي المستقبل المنظور سيتم استكماله بالمجلد ٤٤. أما طبعة رأس المال في ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة، المجلدات ٢٣ – ٢٥، فتستند إلى الطبعة الألمانية الرابعة للمجلد الأول والمجلدين الاثنين الآخرين اللذين قام بنشرهما.

ومن أجل دراسة النصوص الأصلية، أي المسودات الماركسية حول رأس المال، يجب العودة إلى المجلدات ذات الصلة بالأعمال الأكاديمية، التاريخية – النقدية الكاملة ماركس- إنجلز.

وفي العام ٢٠١٣ أقدمت اليونيسكو على تقييد المجلد الأول من رأس المال في سجل الإرث الوثائقي الدولي ”Memory of the World“.

ترجمة الاقتباسات من النصوص الأصلية ماركس وإنجلز - النقدية الكاملة، وماركس وإنجلز - الأعمال الكاملة: د. محمد ابو زيد

حلقات دراسية تمهيدية في رأس المال

تزايد وبشكل مستمر في السنوات الأخيرة الاهتمام بأهم مؤلفات ماركس رأس المال. نقد الاقتصاد السياسي. وفي غضون ذلك يتألف هذا الكتاب من ثلاثة مجلدات وما مجموعه ٢٥٠٠ صفحة تقريباً والمضمون ليس سهلاً أبداً. وتبقى دورات في مادة القراءة الخاصة برأس المال، والتي تمتد على مدى فترة زمنية طويلة وعادة ما تحصل مرة في الأسبوع، تبقى لذلك مناسبة للفهم بشكل جماعي، صفحة بصفحة. ولكن لا يتوفر دائما للمهتمين الوقت والصبر للخوض في مثل هذا الجدل والنقاش المنتظم والمكثف. كثيرون يودون بداية فقط "استشكاف" أعمال ماركس، وذلك قبل أن يضع المرء العمل النصي المكلف نصب عينه، أو بشكل عام الحصول على نظرة متبصرة في فكر كارل ماركس. ولتلك المجموعات المستهدفة تكون حلقة دراسية على مدى يوم أو عطلة نهاية الأسبوع مثالية. وتسعى المادة المتوفرة بين أيدينا إلى دعم المدربين في عقد مثل هذه الحلقات.

ما الذي يمكن أن يقوم به تمهيد في رأس المال، وما الذي، بالذات، لا يستطيع القيام به؟

ولكن كيف يمكن ل»مبتدئين بالمطلق« في وقت قصير الحصول على انطباع أولي عن عمل معقد بهذا المقدار كما رأس مال ماركس؟ الهدف متواضع: في إطار تمهيد في جميع مجلدات رأس المال الثلاثة يستطيع المشاركون التعرف على بعض المفاهيم الأساسية ومناقشتها، إضافة إلى الحصول على صورة شمولية عن بنية المجلدات الثلاثة. وبهذه الطريقة يمكن فهم أسئلة ماركسية مركزية حول آلية عمل المجتمع المنظم بطريقة رأسمالية. وعلاوة على ذلك يمكن اكتساب فهم/ معرفة بالخواص المميزة لنمط التحليل الماركسية. ففي حلقة دراسية على مدى يوم، والأرجح أكثر في حلقة دراسية في عطلة نهاية أسبوع، يمكن ويفترض عوضاً عن ذلك قراءة مقتطفات مختارة من النص الأصلي، وهذا يحرر من الخوف من الغوص في جدل عميق مع رأس المال ويدفع باتجاه فضول أكبر. وبذلك تستطيع حلقة دراسية تمهيدية أن تمثل مدخلاً إلى مادة القراءة الواردة في النص الأصلي.

فما لا يمكن القيام به بالتأكيد خلال يوم أو يومين هو فهم شامل للتحليل الماركسي، بنيته، أو للخيط الناظم الذي يتخلل بشكل أو بآخر عمله. ففي العادة يترتب على المواجهة الأولى مع ماركس أسئلة أكثر منه أجوبة – ولكنها أسئلة شيقة وتفتح الشهية على المزيد. فتفسير مفاهيم، كما على سبيل المثال «عمل إنساني – مجرد»، أو مواضيع، كما صنمية الظروف الاجتماعية، أو أزمات في الرأسمالية هي ذاتها، عوضاً عن ذلك، موضع العديد من المناظرات الجدلية: أن يرى المرء في ذلك مدخلاً ينطلق منه أو أن يبني حتى موقفاً خاصاً به، ذلك ما يتطلب تعاطياً مكثفاً من ناحية زمنية مع النظرية الماركسية.

بعض الملاحظات حول الإطار العام للحلقة الدراسية

العدد المثالي لحلقة دراسية تعقد على مدى يوم أو على عطلة نهاية الأسبوع هو ٢٠ – ٢٥ مشاركاً. وحتى يستطيع الجميع الاستفادة بصورة متساوية، هناك حاجة إلى حد أدنى من العمل التفاعلي خلال الحلقة الدراسية. إلا أن هذا يحتاج، على نحو مقارن، إلى وقت طويل. ولذلك تمثل حلقة دراسية على عطلة نهاية الأسبوع (على مدى يومين)، حسب تجربتنا، الخيار الأنسب مقابل حلقة دراسية على مدى يوم. وعلاوة على «أدوات» التثقيف السياسي المعتادة (حقيبة العرض، Flipchart، وما شابه ذلك)، يفترض في الحجرات التي تعقد فيها حلقة دراسية الأخذ بعين الاعتبار إمكانية حصول دورات/ مراحل العمل في مجموعات صغيرة.

وقد قمنا من أجل حلقات دراسية تعقد على مدى يوم أو على عطلة نهاية الأسبوع وترمي إلى التمهيد للنقد الماركسي للاقتصاد السياسي، بجمع بضع مقتطفات من المجلد الأول لرأس المال (أنظر المقتطف في الملحق ص. ٥٤ وما يتبع). ويمكن استخدام النصوص كأساس للنقاش في الحلقة الدراسية. ويفترض وضع هذا المقتطف مسبقاً تحت تصرف المشاركين عند التسجيل للحلقة الدراسية.

أما دور المشاركين في دورة قراءة في رأس المال، فقد تم التعاطي معه بشكل مفصل في الجزء الأول من «ماركس في لقطات» (قارن فاليريا بروشي وآخرون: ماركس في لقطات، مادة تعليمية خاصة بقراءة رأس المال. الجزء الأول، برلين ٢٠١٣، ص. ٨ وما يتبع). كما يمكن أن يكون النص («المرشد الصغير للمشاركين. دورة قراءة في رأس المال: أسئلة حول الاكتساب والنقل في التثقيف السياسي“) عاملاً مساعداً في تحضير حلقة دراسية تجري على مدى يوم أو عطلة نهاية أسبوع.

(تحميل www.polyluxmarx.de)

مثال على وقائع حلقة دراسية تعقد على مدى يومين

اليوم الأول: ١٠:٣٠ - ٦:٠٠ مساءً

١٠:٣٠ - ١١:٣٠
جولة تعريف وتقديم مجريات الحلقة الدراسية.

تحضير وتهيئة المشاركين بفيلم هزلي قصير من الجزء الثاني من ماركس في لقطات. يوضح الفيلم كيف وأين بدأ ماركس تحليله. تقديم قصير للرقائق ١ حتى ٤ من الجزء الأول.

أسئلة ونقاش.

١١:٣٠ - ١٢:٣٠
أولى مراحل مجموعات العمل لإدراك الصيغ/ المفاهيم الأساسية: سلعة، قيمة استعمالية، قيمة تبادلية، قيمة (شيئية القيمة، جوهر القيمة، مقدار القيمة)، عمل ملموس – نافع، عمل بشري – مجرد.

الخطوات المتبعة/ مجريات الأمور:

تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل، على سبيل المثال أربع مجموعات في كل منها خمسة مشاركين – متكافئة قدر الإمكان من حيث الجنس.

الإطلاع على مادة المقتطف ص. ٥٤ - ٥٨ في إنشغال ذاتي من قبل المشاركين. وفي المجموعات يُفترض بالمشاركين "البحث" عن صيغ ماركسية ونقاشها.

في غضون ذلك يقوم المشاركون بتثبيت بطاقات صغيرة عليها الصيغ/ المفاهيم التي يتم نقاشها في المجموعات على الحائط.

١٢:٣٠ - ١:٣٠ استراحة غداء

١:٣٠ - ٢:٣٠
يتم الآن دعوة المشاركين إلى تحديد وبشكل مشترك الصيغ/ المفاهيم باستخدام النصوص المختارة في المقتطف. يستطيع المدربون وبصوت مسموع ذكر الصيغ، كل على انفراد، وسؤال الجميع عن تحديدات الصيغ. بعد ذلك يتم بشكل تدريجي تثبيتها أسفل البطاقات الصغيرة مع صيغ أو مفاهيم أعلى. ويفترض أن يتم دائماً نقاش حول إذا ما كانت السمة أو التحديد المذكور مقنعاً بالنسبة للجميع. ومن أجل ذلك يُفترض الاستعانة بمقاطع واقتباسات من النص. وخلال النقاش «تتنقل» البطاقات الصغيرة من السمات وقد تختفي بعضها أيضاً، في حال ثبت عدم صحتها. وتمكن هذه الطريقة من تصوير جيد لما يتم التحدث عنه.

٢:٣٠ - ٣:٣٠
المرحلة الثانية من عمل المجموعات لإدراك صيغ أساسية أخرى لرأس المال: رأس المال، فائض قيمة، قوة العمل كسلعة، يوم العمل.

خطوات متبعة:

توزيع المشاركين في مجموعات العمل التالية:

رأس مال وفائض قيمة

قوة العمل كسلعة

حصص فائض القيمة ويوم العمل.

مادة القراءة في المقتطف ص. ٥٩ - ٦٦ في إنشغال ذاتي من قبل المشاركين.

نقاش حول الصيغ/المفاهيم الأساسية في المجموعات.

٣:٣٠ - ٤:٠٠
استراحة

٤:٠٠ - ٥:٠٠
يفترض بكل مجموعة هذه المرة أن تقدم الصيغ/ التعابير التي تمت مناقشتها في الجلسة. يستطيع المدربون كما في المرحلة الأولى، توثيق الصيغ/ التعابير والشروحات ببطاقات صغيرة وتعليقها بشكل مرئي من قبل الجميع.

أسئلة ونقاش: هنا يُفترض الآن بالجميع نقاش مرة أخرى ما تم تقديمه، وتوضيح

الأسئلة المفتوحة، وحتى تصحيح «أخطاء» محتملة في البطاقات الصغيرة.

٥:٠٠ - ٦:٠٠

إعادة الصيغ الأساسية وتمهيد في فئة/صيغة المال من قبل المدربين باستخدام الجزء الثاني من ماركس في لقطات. ويمكن تأجيل ذلك إلى اليوم التالي وذلك حسبما جرت الأمور في ذلك اليوم، آخذين بعين الاعتبار درجة إرهاق المشاركين، وكم تبقى من وقت وطاقة.

اليوم الثاني ١١:٠٠ - ٣:٣٠

١١:٠٠ - ١٢:٣٠

تقديم الرقائق من الجزء الثاني من ماركس في لقطات حول محور محدد للحلقة الدراسية (على سبيل المثال ائتمان أو أزمة) كتقديم كلاسيكي في صيغة PowerPoint – وذلك مصحوباً بأسئلة ونقاش في أعقاب ذلك.

١٢:٣٠ - ١:٣٠

استراحة غداء

١:٣٠ - ٣:٣٠

- على المرء دائماً وفي كل حلقة دراسية التخطيط لملطف للحركة، بمعنى ضبط الإيقاع. وما يقوم به المرء مع اختتام عطلة نهاية أسبوع، يعتمد على ما جرت عليه الأمور بشكل كليّ. هناك إمكانيات متعددة:
- تتمة نقاش ما قبل الظهيرة.
- القيام بممارسة لعبة من أجل فهم أفضل لمفهوم أو تعبير.
- مشاهدة الفيلم الهزلي مرة أخرى ومناقشة الإدراك المتغير في اليومين الأخيرين.
- موضوع آخر (على سبيل المثال أزمة) باستخدام رقيقة من الجزء الثاني من ماركس في لقطات.
- إجراء نقاش عام حول آنية رأس المال.
- من مهم عقد جلسة ختامية قصيرة للتقييم. يجب الأخذ بالحسبان عند التخطيط منح ذلك وقتاً كافياً!

هذا ليس سوى مثال على مجريات أمور/ خطوات متبعة تتطرق بشكل محوري إلى مفاهيم وتعابير من الجزء الأول والتي بالطبع قد تتفاوت وتتنوع. ووفقاً لمحور الحلقة الدراسية وحسبما تجري عليه الأمور بالملوس، يستطيع المدربون التقرير إذا ما كانوا سيعرضون عدداً أكثر أو أقل من الرقائق، إذا ما كانت الرقائق إعادة لما تم التحدث عنه أو كتقديم لموضوع جديد، أو أنها يفترض بها أن تستخدم بشكل عيني مختار لتقديم صيغة/ مفهوم محدد. كذلك يمكن استعمال رقائق أخرى بغية استكمال نقاشات محددة. ففئة/ صيغة المال الغائبة في المقتطف يمكن على سبيل المثال اختصارها باستخدام الرقيقة ذات الصلة. والرقيقة المتعلقة بالعمل الكلي الجماعي (قارن رقيقة ١١، الجزء الأول) تمكن من نزهة في صنمية السلعة والمال، والتي يمكن أيضاً مناقشتها مستعينين باقتباس – ماركس (رقيقة ١٢، الجزء الأول). وكأساس لذلك يستطيع المشاركون قراءة ص. ٥٨ - ٥٩ في المقتطف. وغالباً ما يتوفر بشكل خاص اهتمام صريح بمفاهيم الأزمة والائتمان، ولذلك نأخذ جملة المواضيع هذه بشكل خاص بعين الاعتبار.

وأخيراً وليس آخراً: لا تُحَمِّلوا حلقتكم الدراسية أكثر من طاقتها خشية عدم توفر عدد كافٍ من المواضيع التي يمكن التطرق لها. فالوقت يمضي دائماً بسرعة أكثر مما يتوقع المرء. وبهذا المعنى نتمنى لكم النجاح ولكن وقبل كل شيء الاستماع!

لماذا ما زلنا نقرأ رأس المال؟

لأن رأس المال لا يزال وثيق الصلة بواقعنا اليوم!

يطرح ماركس السؤال التالي على نفسه: ما الذي يجعل من الرأسمالية رأسمالية؟ أو بصياغة أخرى ما هي الخاصية الأساسية التي تميز المجتمع الرأسمالي؟

- ★ حيث لا يقوم ماركس بدراسة بلد معين (على سبيل المثال الرأسمالية الإنجليزية من العام ١٨٦٠) ولا فترة بحد ذاتها (على سبيل المثال الثورة الصناعية الوشيكة)
- ★ بالنسبة له يتعلق الموضوع بنمط الإنتاج الرأسمالي «في متوسطه/معدله المثالي» (ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٥:٨٣٩)، ولكن: الرأسمالية تتجلى دائماً في مظاهر تاريخية - ملموسة فقط، في حين يجري تحليل ماركس على المستوى المجرد.

ولكن:

هناك قراءات متعددة لكتاب *رأس المال* - كرد على الأسئلة التالية:

- ★ كيف نشأت الرأسمالية تاريخياً وكيف تطورت؟
- ★ كيف بدت الرأسمالية في القرن التاسع عشر؟
- ★ كيف تعمل الرأسمالية من حيث المبدأ؟

قد يكفي إلقاء نظرة على صحيفة شعبية!

ملاحظات:

بغية فهم الرأسمالية في القرن الواحد والعشرين، لا يزال *رأس المال* يتمتع بقدرة عالية على تنوير القارئ. إذ يقوم ماركس بتحليل نمط الإنتاج الرأسمالي «في متوسطه المثالي» أو بصياغة أخرى بجوهر العلاقات التي تحكمه. فدراسته على درجة عالية من التجرد إلى حد أنه يمكنها الإدعاء بأنها صالحة بالنسبة لكل بلد ولكل فترة زمنية كان يسود فيها نمط إنتاج رأسمالي معين. هذه القراءة يحذو حذوها مؤلفو المادة التعليمية التي بين يدينا. وبالذات كون ماركس لا يقوم بدراسة الرأسمالية بحقبة تاريخية محددة (على سبيل المثال رأسمالية - مانشستر أو الرأسمالية في إنجلترا في القرن التاسع عشر)، بل يضع نصب عينيه قوانين حركة الرأسمالية العامة، مما يجعل تحليله صالحا لعصرنا الحالي. في حين قد يقرأ البعض *رأس المال* من حيث كونه تاريخ تطور الرأسمالية أو كوصف للرأسمالية في القرن التاسع عشر، وإنطلاقاً من مثل هذه القراءات، يتمتع *رأس المال* تحت كل الظروف بقيمة تاريخية أيضاً - أي ربما ككتاب تاريخ أيضاً، حيث أن هناك بعض المقاطع - سواء لدى ماركس أو لدى إنجلز بشكل أكبر - تعزز البعد التاريخي لقراءة رأس المال.

إلا أن هذا النقاش لا يسمن ولا يغني من جوع: فلكي يُكوِّن المرء رأياً بنفسه، لا بد له من مناظرة ذاتية مع *رأس المال*.

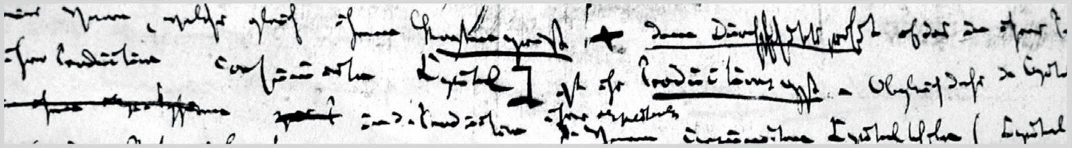

لماذا لم يَعرِفْ ماركس كتاب رأس المال

كتب ماركس طوال حياته (١٨١٨- ١٨٨٣)، حوالي نصف قرن من الزمن. وكان يُطوِّر باستمرار تحليله، كما كان موضوع دراسته يتبدل. وخلال فترة حياته نُشر القليل جداً من مؤلفاته الاقتصادية - النظرية.

فالمؤلفات التي نُشرت بعد وفاة ماركس تم تحريرها وتنقيحها وظهرت في أوقات متباعدة جداً. حتى المجلدان الثاني والثالث من رأس المال تم نشرهما من قبل فريديك إنجلز في عامي ١٨٨٥ و ١٨٩٤ فقط.

أما تاريخ قراءات عمل ماركس، فهو معقد، إذ يعتمد على سياقات تاريخية وسياسية متعددة، إضافة إلى توفر نصوص ماركس المعنية وترجماتها.

ملاحظات:

منذ صيف ١٨٥٧ وماركس منشغل بإعداد عمله الرئيسي *رأس المال*. وبالرغم من دراسات مستفيضة وإعداد جزئي حتى ١٨٨٢، إلا أن ماركس لم يفلح في إتمام عمله. بعد وفاة ماركس يجد إنجلز نفسه أمام مهمة غير قابلة للحل تقريباً. ففي تركة ماركس يجد، بشكل أو بآخر، مسودات معدة خاصة بالمجلدين الثاني والثالث *لرأس المال* ومنها يُرتب كلا المجلدين. وهنا يقوم إنجلز، من أجل فهم أفضل، بالعديد من إعادة ترتيب النصوص وتوحيد المصطلحات وهيكلة النص وإعادة صياغته. كذلك قام إنجلز بنشر المجلد الأول من جديد وتعديله: تارة وفقاً لتنويهات ماركس، وطوراً بشكل مستقل، وقام إنجلز بإدخال التعديلات الواردة في الترجمة الفرنسية على النص الألماني. وبعد نشر المخطوطات الأصلية في الأعمال التاريخية - النقدية الكاملة ماركس - إنجلز ١٩٩٢، قاد عمل إنجلز التحريري إلى العديد من المناظرات. ومهما كان الموقف الذي يتخذه المرء، فالثابت أن ماركس لم يعرف أجزاء *رأس المال* الثلاثة في طبعتها المتداولة اليوم.

ملاحظات:

«نقد الاقتصاد السياسي»

«نقد الاقتصاد السياسي» هو العنوان الفرعي لرأس المال.
الاقتصاد السياسي = التسمية السابقة للاقتصاد الوطني
والذي انبثق عنه لاحقاً علم الاقتصاد السياسي.

ينتقد ماركس أصول علم الاقتصاد السياسي، وليس فقط
أجزاء منفردة من نظرياته وفرضياته ونتائجه.

كما يشكل نقد الاقتصاد السياسي في ذات الوقت نقداً
للمجتمع البرجوازي والعلاقات بين الطبقات.

يحدد ماركس لنفسه تحد عال المستوى: إذ من المفترض أن يخضع إلى النقد بشكل شمولي مجال نظري كامل، جنباً إلى جنب مع مقدماته.

فعلى الرغم من أن ماركس أقر أن الاقتصاد السياسي قد قدمّ الكثير من المعلومات الصحيحة (والقواعد المفيدة من أجل التحليل الذاتي)، إلا أنه نادراً ما طرح الأسئلة الصحيحة عن الموضوع، بل بقي أسير أنماط التفكير البرجوازية. وبهذا المعنى فإن نقد ماركس للاقتصاد السياسي ليس فقط نقداً لإدراك معين لنظرية أو علم، بل يشكل في الوقت ذاته جدلا حرجا مع المجتمع الذي يستند إليه هذا العلم بشكل أساسي.

نمط التحليل

كلمة من أجل تجنب حالات سوء فهم محتملة.
لا أرسم مطلقاً صور الرأسمالي ومالك الأرض بضوء وردي.
ولكن الأمر يتعلق هنا بالأشخاص فقط، بقدر ما هم تجسيد لفئات اقتصادية وذوي أوضاع طبقية ومصالح محددة.

(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ١٦:٢٣)

يعني تحليل الرأسمالية بالمعنى الذي ينشده ماركس:

- ★ بداية تحديد الأوضاع الاجتماعية والتي تفرض على الأفراد عقلانية تصرف محددة.
- ★ ليس معكوساً أن يبدأ المرء بالدوافع والحسابات الفردية.
- ★ أن يدرك المرء بشكل حاسم، كيف يتصرف الناس «كَرأسماليين» أو «كعمال».

عن هذا التحليل ينبثق نقد للرأسمالية وليس توبيخاً للرأسماليين.

ملاحظات:

يختلف تحليل ماركس من حيث المبدأ، سواء عن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي أو عن الاقتصاديات التقليدية المحدثة/ النظرية الكلاسيكية المحدثة، إحدى مجالات علم الاقتصاد السياسي. فبدلاً من تأسيس تحليل للمجتمع يقوم على دوافع ومصالح وتصرفات خاضعة للأفراد - الإنسان الاقتصادي homo economicus المشهور: الفرد العقلاني الساعي لزيادة منفعته إلى الحد الأعلى، المُطلِع بشكل كامل-، يظهر الأشخاص في *رأس المال* ك «تجسيد لفئات اقتصادية»، أي أن بُنى ومصالح وظروفاً طبقية مدونة في الأشخاص وتؤثر من خلالهم. الإنسان هو «مجموعة هذه الظروف الاجتماعية» (ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٣: ٦). بكلمات أخرى: ليست حسابات الأفراد هي تلك التي توضح النظام الاقتصادي، بل العكس: فبالنظر إلى بُنى النظام يمكن تحليل تصرف الأفراد، ومع ذلك ليس تحديده أو حتى التنبؤ به. مثال: ليس طمع المدير يتسبب في الأزمة اقتصادية، بل من خلال منطق حركة رأس المال (- المالية) يُمكن تفسير طمع المدير. ذلك أن ماركس في مقدمة مجلد *رأس المال* الأول يُشير بشكل صريح إلى مقاربته التحليلية، فهو يُشدِّد بذلك على أهمية هذه الطريقة من أجل فهم نظريته.

ملاحظات:

كيف يبدأ ماركس تحليله

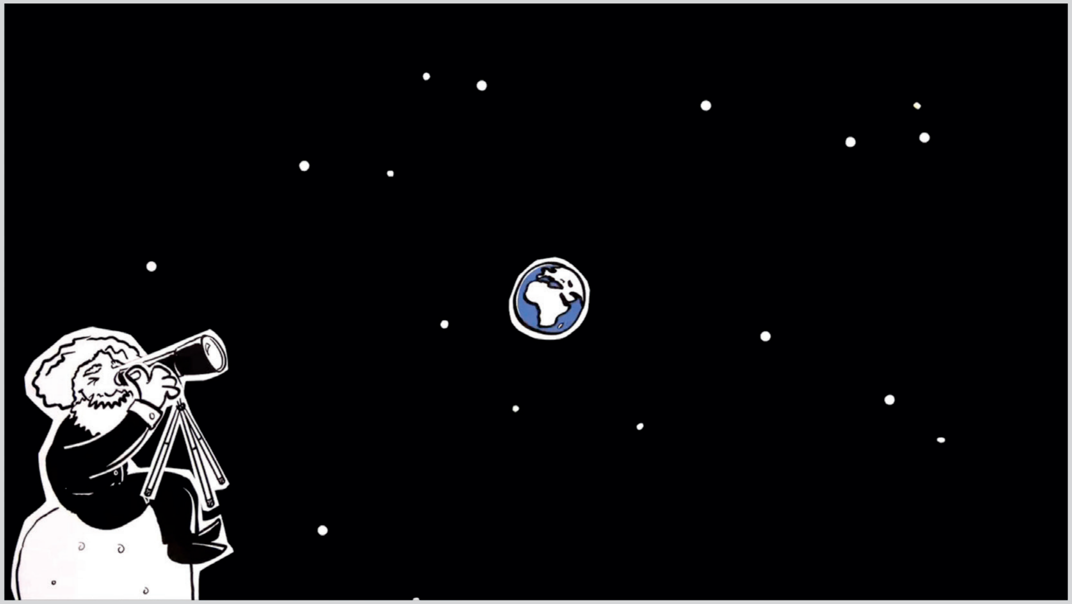

تعود الصورة الواقعة على هذه الرقيقة إلى فيلم قصير (٣ دقائق) يستطيع المرء تشغيله خلال العرض بنقرة على الماوس. وهنا يقوم ماركس بالتمعن في العالم عن بعد باستخدام تلسكوب. يُظهر الفيلم كيف ينشأ عن المنظور العام هذا من خلال معاينة دقيقة (تقريب الصورة) سطح مجتمع منظم بشكل رأسمالي: أشبه بصورة تعج بالحركة حيث يتم مقايضة ملايين السلع بالمال. ويصور الفيلم بشكل مُبسَّط ومستدق كيف بدأ ماركس التحليل: بالسلعة.

وبهذا تصبح طريقة تحليله واضحة. في غضون ذلك تحتوي الأدبيات على الكثير من الجدل حول السؤال بأي طريقة يقوم ماركس بتحليل نمط الإنتاج الرأسمالي. التطرق إلى ذلك سيتعدى حدود الموضوع. إلا أن الفيلم يُسهِّل بشكل خاص فهم بداية رأس المال، والذي، كما هو معروف، هو الأكثر صعوبة. كما أنه يُناسب بشكل جيد بداية حلقة دراسية تمهيدية، ناهيك عن القيام بعرضه في ختام مجموعة قراءة منظمة بشكل ذاتي بغية النقاش معاً ما تم التوصل إليه من فهم للاقتصاد الرأسمالي.

ملاحظات:

الصفة المزدوجة للسلعة:
القيمة الإستعمالية والقيمة التبادلية

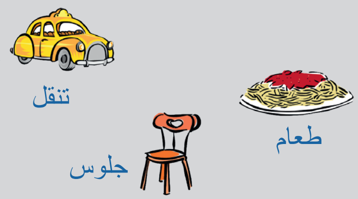

قيمة إستعمالية:
منفعة شيء لسد احتياجات إنسانية

قيمة تبادلية: ما الذي أحصل عليه مقابل السلعة عند المبادلة

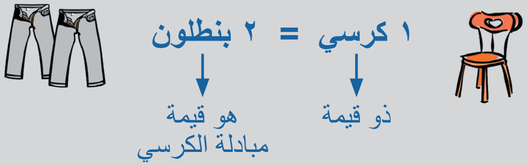

علاقة المبادلة: س سلعة أ = ص سلعة ب

المعادلة ممكنة، لأن منتجات العمل كنتيجة لعمل مجرد تتمتع بكيفية مشتركة: القيمة.

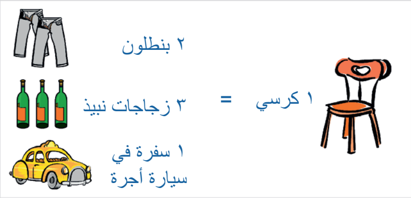

ولأن القيمة هي القاسم المشترك لجميع السلع، تتمتع السلعة بالكثير من قيم المبادلة المختلفة.

السلعة ليست شيئاً بسيطاً، بل تتمتع بصفة مزدوجة: قيمة إستعمالية وقيمة تبادلية. والقيام بتحليل الأخيرة سيكون مصحوباً ببعض الصعوبات. فالقيمة التبادلية تحديداً لا تتمتع بصفة مادية لشيء أو خدمة ما. فالقيمة التبادلية تتواجد فقط عند المبادلة وهي بالتالي علاقة خاصة بظرف اجتماعي. ولأن القيمة التبادلية محددة اجتماعياً، فلا يمكن إدراكها بشكل حسيّ (ومن هنا الشبح على الرقيقة - إنظر علاوة على ذلك ص. ٢٢). والآن أصبح للسلع قيمة ويجب أن تصبح بشكل أو بآخر قابلة للإدراك. كيف يحصل ذلك؟ للتعبير عن ذاتها، تحتاج القيمة إلى سلعة أخرى. وهكذا يقول الكرسي للبنطلونين: «هلا تفضلتما بالتعبير عن قيمتي وإلا لن يراها أحد.» وهو ما يقوم به البنطلونان أيضاً. إذاً القيمة التبادلية هي طريقة تعبير عن القيمة.

ما هي الطبيعة الملتبسة للعمل المتضمن في السلع؟

... **نقطة الإنطلاق [...] التي يدور حولها فهم الاقتصاد السياسي ...**

(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٣: ٥٦)

ضروري في كل مجتمع (محتوى)

عمل ملموس - نافع
عمل محدد الهدف يخلق قيماً تبادلية
(عمل إسكافي/النجار،
عمل الأستاذ/ مبرمج تكنولوجيا المعلومات)

رأسمالية - صفة مميزة (شكل)

عمل مجرد - إنساني
عمل إنساني مجرد، أي دون
الأخذ بعين الاعتبار الأشغال الملموسة

في عملية التبادل، يجب الإعتراف بالعمل الملموس كعمل مجرد، عمل بشكل عام. وإلا فهو ليس صانعاً للقيم وبالتالي (بالمفهوم الرأسمالي) غير مفيد.

ملاحظات:

تنويه:

بغية توضيح الصفة المزدوجة، قد تساعدنا هنا الصورة التالية: يُعاين المرء الشيء ذاته أو العمل ذاته بشكل متتابع مستخدماً نظارتين مختلفتين، إذ أن كلاً منهما تبين شيئاً آخر مختلفاً: إحداهما تُظهر المادي والأخرى الاجتماعي.

وكما السلعة، يتمتع العمل في الرأسمالية أيضاً بصفة مزدوجة. كذلك الأمر بالنسبة للطبيعة الملتبسة للسلعة، إذ يتعلق الأمر هنا بتفريق تحليلي خالص يقوم بمعاينة العمل نفسه من جانبين: من منظور جانبه المادي القابل للإدراك بشكل حسيّ، ومن منظور شكله الاجتماعي. وكما القيمة، فالعمل المجرد - الإنساني هو أيضاً صفة رأسمالية مميزة، تحديد اجتماعي صرف. يتم في عملية تبادل السلع تقليص الأعمال الملموسة التي تقف مقابل بعضها البعض إلى نفس العمل الإنساني، «مجرد عمل في حد ذاته». وعليه لا يتعلق الأمر بتجريد ذهني، إذ أنه حاصلٌ فعلاً حين يتم في عملية التبادل المساواة بين السلع (كرسي = ٢ بنطلون). وبذلك يتم أيضاً مساواة الأعمال التي تم القيام بها بشكل ملموس (أعمال النجارة والخياطة وخَبْزِ الخبز والتنقل بسيارة أجرة ... إلخ). وفي حين يُثمر العمل الملموس - المفيد قيماً انتفاعية، يخلق العمل المجرد - الإنساني قيماً. وهنا يُفترض أن يقوم اقتباس نقطة الإنطلاق مرة أخرى بتوضيح كم كان مهماً هذا التفريق التحليلي بالنسبة لماركس. فماركس كان الاقتصادي الأول الذي قام بهذا التمييز. وهذا ما ميزه بشكل جوهري عن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي.

ملاحظات:

فرق: مضمون مادي وشكل اجتماعي

تُشكل القيم الإستعمالية المضمون المادي للغِنَى، والذي هو دائماً شكله الاجتماعي. وفي الشكل الاجتماعي الذي علينا معاينته تشكل هي [أي القيم الإستعمالية] في ذات الوقت الأركان المادية للقيمة التبادلية.

(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٣: ٥٠)

المضمون المادي:
كيس قمح

الشكل الاجتماعي في الإقطاع:
ضريبة/ عُشر

المضمون المادي:
كيس قمح

الشكل الاجتماعي في الرأسمالية:
سلعة

يُصنَّف مفهوم الشكل في مصافٍ مختلفة. ١) بواسطة أكياس القمح يمكن إظهار الفرق بين شكل اجتماعي (سلعة - عُشر) ومضمون مادي (كيس قمح): فمنتوج العمل، على سبيل المثال القمح، لا يُمَكِّن المرء من رؤية أو لمس أو تذوق تحت أية ظروف اجتماعية تم زراعته. فعلى المستوى الحسي - المادي، يُمكن لكيسين من القمح أن يبدوا متشابهين تماماً. إلا أن الظروف الاجتماعية التي تم في ظلها إنتاجهما، قد تكون متفاوتة. فقد يكون كيس القمح ضريبة مقدمة إلى المالك من خلال قن/ رجل سخرة (نظام الإقطاع) أو سلعة للبيع في السوق (رأسمالية) أو مساهمة لسد حاجات إنسانية («جمعية رجال أحرار»). ٢) يُعالج اقتباس ماركس أبعاداً أخرى لمفهومي الشكل والمضمون: فمن جهة يتعلق الأمر على المستوى التصنيفي بالتمييز بين المنتج كشيء عيني/ شيء ذي قيمة (الشكل المجتمعي الذي يلوح في القيمة التبادلية) والقيمة النفعية (المضمون المادي أو ركن هذا الشكل). ومن جهة أخرى يتعلق الأمر بمستوى أشكال أو تشكيلات المجتمع المختلفة (نظام الإقطاع، الرأسمالية، «جمعية رجال أحرار» ... إلخ.) والذي يُحيل إلى السياق الكلي للتحليل. يقوم ماركس بتقصي مجتمعات «تسود فيها أنماط الإنتاج الرأسمالية» (ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٣: ٤٩).

ملاحظات:

مقدار القيمة وقوة الإنتاج

مقدار القيمة: المقدار المُشكّل لقيمة العمل المجرد

إلا أن مقدار القيمة ليس هو زمن العمل الذي يتم استغراقه بشكل فردي، بل زمن العمل الضروري من ناحية اجتماعية. وهو يعتمد بشكل جوهري على ...

... قوة الإنتاج: وَضعية التقنية التي يتم بواسطتها خلال إطار زمني محدد إنتاج مقدار معين من المنتوجات.

كلما ازدادت قوة الإنتاج، كلما قل زمن العمل المطلوب لإنتاج سلعة، كلما قل مقدار العمل المتبلور فيها، كلما قلت قيمتها.

(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٣: ٥٥)

يتوقف مقدار القيمة على قوة الإنتاج (في أيامنا هذه: الإنتاجية)، أي على وَضعية التقنية، على تنظيم مجريات العمل، على درجة الأتمتة [العمل بشكل أوتوماتيكي- المترجم]، إلخ. فإذا ازدادت قوة الإنتاج، على سبيل المثال من خلال استقدام آلة، حينئذ يتم في نفس الوقت أو من خلال نفس جهد العمل إنتاج منتوجات أكثر (ست بدلاً من ثلاث طاولات). وهذا يعني أن مقدار العمل الضروري من ناحية اجتماعية لإنتاج طاولة قد انخفض، ومقدار قيمة السلع على انفراد (طاولة) قد هبط. - وبغية تحديد زمن العمل الضروري من ناحية اجتماعية، يورد ماركس، إضافة إلى الإنتاجية، كثافة العمل والكفاءة والمهارة. إلا أن هذا ليس حاسماً بالنسبة لاستمرار سير جدلنا. فما هو «ضروري من ناحية اجتماعية» في لحظة زمنية محددة (وقت الإنتاجية، كثافة العمل والكفاءة والمهارة) يتبين فقط عند التبادل، أي اجتماعياً.

ملاحظات:

نقد [المال]: تجسيد قائم بذاته للقيمة

القيمة ليست قابلة للإدراك بالحواس. فهي تبدو للعيان فقط كقيمة تبادلية تبرز في العلاقة بين سلعتين. ولذلك يُطلق ماركس على القيمة «شيء مفاهيمي» تميزها «شيئية عينية/ مادية شبحية».

يتم في عملية التبادل انتقاء سلعة والتصريح عنها بما هي كقيمة تبادلية: إنها نقد.

وفي النقد[المال]، كتجسيد قائم بذاته وثابت ومباشر للقيمة،
تُعبِّر فيه جميع السلع عن القيمة الخاصة بكل منها.

والآن فقط يمكن القول:
قيمة كرسي هي ٢٠ يورو.

كما لو كان يوجد
هناك إضافة وعلاوة على أسود ونمور وأرانب
وجميع الحيوانات الحقيقية الأخرى والذين يُشكلون
كمجموعة مختلف أجناس وأنواع وعائلات مملكة
الحيوان، كذلك يوجد أيضاً الحيوان، التجسيد الفردي
لكامل مملكة الحيوان.
(الأعمال التاريخية - النقدية الكاملة ماركس - إنجلز II / ٥: ٣٧)

تنويه:

في ما يتعلق بهذا الموضوع، قد يلوح هناك سؤال عما إذا كان يمكن للنقد أن يكون سلعة. وللأسف لا يمكن، بناء على تجربتنا، التعرض لهذا السؤال خلال حلقة دراسية تعقد على مدى يوم أو خلال عطلة نهاية الأسبوع.

يتم في عملية المبادلة انتقاء سلعة تؤدي دور النقد. فقط عندما يُحيل عالم السلع الاستهلاكية إلى النقد، فقط عندما يتواجد «الحيوان» فعلاً إلى جانب الحيوانات المنفردة، تتحول المنتجات المنفردة إلى سلع تُعبِّر عن قيمتها في النقد (= تجسيد قائم بذاته للقيمة) بدلاً من التعبير عن ذلك في الكثير من قيم تبادلية مختلفة. وبفضل النقد تستطيع السلع إذاً وبشكل مستقل عن قيمتها الانتفاعية أن «تُظهر» علامة قيمتها وأن «تتقلدها»: يحصل الكرسي على بطاقة تسعير، وهذا مهم: لأن جميع السلع تعرض قيمها في سلعة خاصة، تتحول هذه السلعة إلى نقد - وليس العكس (لأن النقد موجود، تعرض السلع قيمها في نقد).

ملاحظات:

إجمالي العمل الاجتماعي

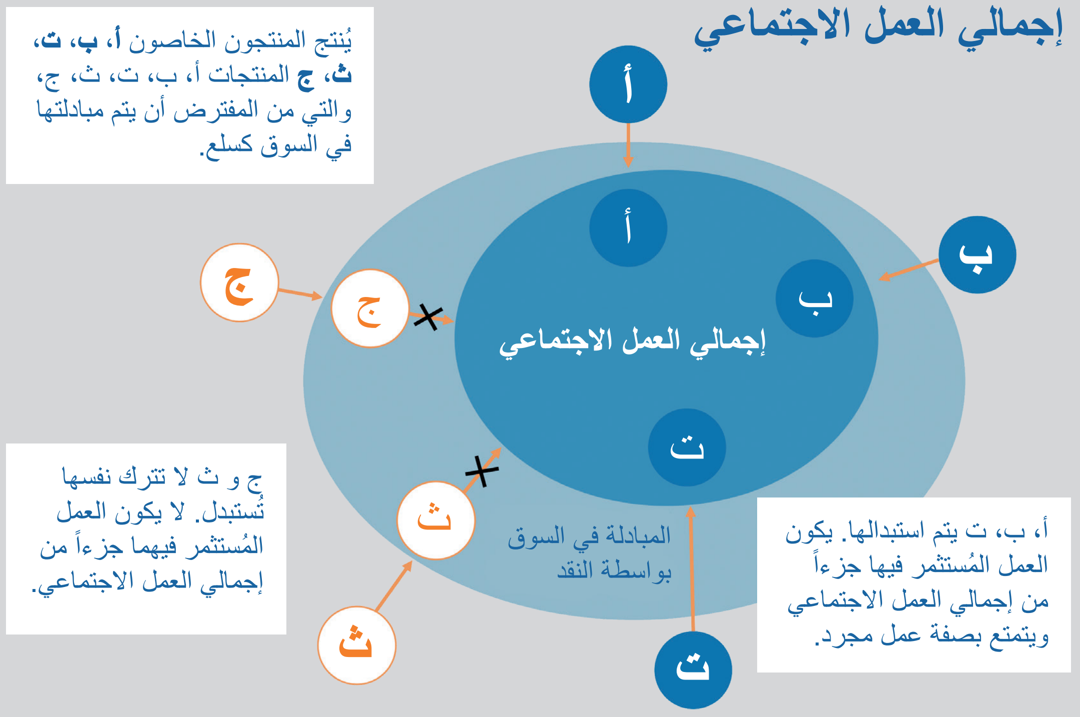

في النظام الرأسمالي يقوم منتجو السلع المنفردون بإنتاج سلعهم للسوق بشكل مستقل عن بعضهم البعض ودونما تنسيق في ما بينهم. وهذا يعني أنهم لا يعرفون إذا ما كان عملهم المستثمر بشكل منفرد سيتم الاعتراف به من قبل المجتمع أيضاً. ذلك ما سيخبرهم به السوق (هذا ما تمثله الدائرة الكبيرة): فقط عمل أولئك الذين فعلياً يبيعون سلعهم مقابل نقد، يصبح جزءاً من إجمالي العمل الاجتماعي (الدائرة الصغيرة). أما العمل الذي أنتج المنتوجات غير المباعة، فهو لا يشكل قيمة ولا هو جزء من إجمالي العمل الاجتماعي. فالنقد [المال] إذاً هو صلة الوصل *الاجتماعية* بين الأعمال *الخاصة*، أي أن الخاص يحظى بصفة اجتماعية من خلال النقد [المال] فقط. ولذلك يصف ماركس النقد أيضاً كونه «الكيان الحقيقي».

(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٤٢: ١٥٢).

الطابع الصنمي للسلعة

يكمن لغز شكل السلعة [...] في أنه يُعيد إلى الناس الصفات الاجتماعية لعملهم الذاتي [...] كسمات طبيعية اجتماعية لهذه الأشياء ...

(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٣: ٨٦)

ملاحظات:

تنويه:

ربما كان من المناسب قبل الشروع بتقديم الرقيقة، طرح السؤال على المشاركين عما يفهمون تحت كلمة «فتش/صنم». وبعد التقديم يمكن مقارنة أجوبة المشاركين بمفهوم ماركس لل «فتش/صنم».

تتخذ منتوجات العمل في النظام الرأسمالي شكل السلعة ولذلك تتمتع بقيمة. ومع أن القيمة هي تعريف اجتماعي، إلا أنه على ما يبدو يتم النظر إليها كما لو كانت سمة طبيعية للمنتوجات. وهذا ما يرمز إليه ماركس بالصفة الصنمية للسلع. فمن جهة يترتب على الصفة الصنمية أن نظاماً اجتماعياً بلا قيمة (ولا نقد) يبدو عصياً على الخيال. ومن جهة ثانية يُعتبر مجتمع المبادلة الرأسمالي، تحديداً، شيئاً فوق تاريخي [أي لا يتسم بمنطق تاريخي محدد- المترجم]، شيئاً كان دائماً موجوداً. إذاً لا علاقة لمفهوم ماركس للصنم بالفهم اليومي الدارج للصنم. والطابع الصنمي للسلعة ليس هو الشكل الصنمي الوحيد في *رأس المال* (أنظر رقيقة رقم ٦، الجزء الثاني).

من النقد [المال] إلى رأس المال

دورة السلع البسيطة: سلعة ــ نقد ــ سلعة

النقد كنقد، والنقد كرأس مال يختلفان بداية فقط من خلال شكل دورة كل منهما المختلف.

(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٣: ١٦١)

دورة رأس المال:

نقد < قوة عمل / وسيلة إنتاج ... عملية الإنتاج ... سلعة أكثر ــ نقد أكثر

ملاحظات:

تنويه ١:

يتم توضيح صيغة دورة رأس المال في صفحة ٣٥.

تنويه٢:

اقتراح وارد كتمهيد إلى نقد ــ سلعة ــ نقد أكثر قد يكمن في: خلافاً لِ سلعة ــ نقد ــ سلعة (غالباً ليس لدينا سلعة منتجة ذاتياً للبيع) يرتبط نقد ــ سلعة بتجاربنا اليومية: نحن نحتاج إلى النقد لنشتري به سلعة. ومن أين يأتي هذا النقد من أجل أن ندفع ثمن هذه السلع؟

بالرغم من أن اهتمام ماركس منذ البداية بالسلعة في النظام الرأسمالي، (أنظر الجملة الأولى من الفصل الأول، ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٣: ٤٩)، إلا أنه صرف النظر حتى الآن عن رأس المال (تجريد). لنتمعن أكثر في ذلك: ما هو الفرق بين نقد ــ سلعة ــ نقد ودورة السلع البسيطة سلعة ــ نقد ــ سلعة ؟ ففي حين تهدف سلعة - نقد- سلعة إلى مبادلة قيمة إستعمالية بأخرى غيرها (على سبيل المثال طاولة مقابل بنطلون)، أي تنوع نوعي في البداية والنهاية، بينما يقف في بداية ونهاية نقد - سلعة - نقد تشابه نوعي. إذاً لا يمكن أن يكون هدف نقد ــ سلعة ــ نقد سوى الفرق الكمي، أي أن هناك في نهاية العملية نقد أكثر منه في بدايتها (نقد ــ سلعة ــ نقد أكثر)، وإلا بقيت الحركة بلا معنى. فلا يتعلق أمر نقد ــ سلعة ــ نقد أكثر بسد احتياجات (أحصل على البنطلون الذي احتاجه)، وإنما الحصول على فائض قيمة (نقد أكثر> نقد). فسد الحاجة ليس سوى الوسيلة لتحقيق غاية الاستعمال. أما حركة نقد ــ سلعة ــ نقد أكثر فيطلق عليها ماركس «قيمة قابلة للإنتفاع بها» - رأس المال. والآن يجري في العملية بين نقد ونقد أكثر شيء لا نعرفه بعد. إذ يبدو أن استخدام قوى العمل ووسائل الإنتاج تفعل فعل العجب. بلى ولكن من أين نشأت القدرة على تحويل نقد إلى نقد أكثر أكبر؟ هذا ما ستجيبنا عليه الرقيقة التالية.

ملاحظات:

تنويه:

بغية توضيح الصفة المزدوجة، قد تساعدنا هنا الصورة التالية: يُعاين المرء الشيء ذاته أو العمل ذاته بشكل متتابع مستخدماً نظارتين مختلفتين، إذ أن كلاً منهما تبين شيئاً آخر مختلفاً: إحداهما تُظهر المادي والأخرى الاجتماعي.

السلعة الخاصة قوة العمل

قوة العمل = القدرة على العمل

قيمة قوة العمل كسلعة تتحدد بزمن العمل الضروري من ناحية اجتماعية (لإعادة) إنتاجها (كما هو الحال بالنسبة لكل سلعة أخرى)

أي بقيمة وسائل العيش الضرورية لذلك من طعام وسكن وملابس وتعليم ... إلخ.
(وهذه تحدد وفق عناصر تاريخية وقيمية وتنطبق فقط على قيمة سلعة قوة العمل)

القيمة الإستعمالية لسلعة قوة العمل تكمن في القدرة على العمل. وإذا ما خدم العمل عملية إنتاج سلعة، حينئذ يُشكل قيمة. وفي حال أوقات عمل طويلة متلازمة، فقد يخلق قيمة أكبر مما يمتلك هو. فائض القيمة هذا هو أساس الانتفاع من رأس المال.

★ **العمل (يخلق قيمة) لا يُساوي قوة العمل (تملك قيمة)** ★

← يتم دفع الأجر لقاء قيمة قوة العمل، وليس لقاء العمل الذي تم القيام به.

تنويه:لم نعد الآن نتعاطى فقط مع منتجي سلع، بل مع عمال ورأسماليين. وفي الوقت الذي يستطيع فيه الرأسماليون بيع سلع، لا يملك العمال سوى قدرتهم على العمل. عليهم أن يبيعوا قوة عملهم كسلعة. وهذه السلعة تتمتع أيضاً بقيمة يتوقف مقدارها على كمية العمل المجرد المطلوب توفيره من أجل (إعادة) إنتاجه. ويتضمن (إعادة) إنتاج قوة العمل أكثر من طعام أو سكن، لأن إعادة الإنتاج ترمي أيضاً إلى قابلية الاستخدام المستقبلي (على سبيل المثال أطفال العمال)، أي تشمل بالضرورة الوقت من أجل التربية والراحة والشراكة المحدودة. فمن خلال «العنصر التاريخي - الأخلاقي» تتوقف قيمة سلعة قوة العمل على عوامل سياسية وموازين قوى اجتماعية. فظروف عنصرية أو أبوية الطابع تؤثر على سبيل المثال على قيمة سلعة قوة العمل في مجموعات اجتماعية مختلفة. على هذا المستوى من التجريد ليس مهماً إذا كانت قوة العمل ذكورية أم أنوثية أم شاذ الأطوار، أبيض أم ملوّن، كهل أم شاب. - غالباً ما تطرح قيمة سلعة قوة العمل نقاشاً حول مجال إعادة الإنتاج وحول ما إذا كان ماركس يأخذ بعين الاعتبار الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر ولكنها الضرورية - تاريخياً غالباً ما يقوم بها إناث أو [عمال] مهاجرون - أم لا. فقد تم من قبل في إطار جدلي نسوي مناقشة هذا الجانب على نطاق واسع. - انتباه: قيمة قوة العمل والأجر ليسا ذات الشيء (أنظر رقيقة ١٩، الجزء ١).

ملاحظات:

الأجير الحر بشكل مضاعف

يقوم العامل ببيع قوة عمله كسلعة إلى الرأسمالي.

وحتى تتوفر قوة العمل كسلعة في السوق، يجب توفر شرطين:

١. يجب أن يكون العامل بشكل رسمي حراً في بيع قوة عمله. فهو لا يتواجد في أية علاقة تبعية شخصية (على سبيل المثال عبودية أو قنانة).

٢. يجب أن يكون العامل من ناحية مادية «حراً» من وسائل الإنتاج، حتى يبقى مجبراً على بيع قوة عمله.

أساس المجتمع الرأسمالي هو علاقة طبقية محددة: يحتاج الأمر إلى أناس يمتلكون وسائل إنتاج ونقد (رأسماليين)، إضافة إلى أناس لا يملكون سوى قوة عملهم (عمال). كلا الشرطين هما نتيجة عملية تاريخية يقوم ماركس بدراستها فقط في نهاية الجزء الأول من رأس المال. وهنا يتم ببساطة افتراض توفر الشرطين.

ملاحظات:

يوم العمل: عمل ضروري وفائض عمل

لا يقوم الرأسمالي بشراء العامل كشخص (فالأجير ليس عبداً)، بل قوة عمله فقط والتي يستطيع التحكم بها حينئذ كما يشاء.

العمل الضروري

هو ذلك الجزء من يوم العمل الذي يتم فيه خلق قيمة جميع تلك المنتجات التي يحتاجها العامل من أجل (إعادة) الإنتاج الذاتي.

فائض العمل

العمل المبذول الذي يتجاوز ذلك. إنه مصدر فائض القيمة.

طول يوم العمل = ٨ ساعات ← قيمة جديدة مضافة

زمن العمل الضروري	زمن فائض العمل
٥ ساعات ← قيمة قوة العمل	٣ ساعات ← فائض قيمة

يتم استخدام مثال يوم العمل من أجل التوضيح فقط. وبالطبع لا يمكن قياس زمن فائض العمل باستخدام ساعة توقيت. فالأمر يتعلق بتمييز تحليلي يتمتع بنتائج تجريبية (إذ أن فائض الإنتاج المنجز هو، واقع الأمر، شيء حقيقي)، إلا أنه غير قابل للإدراك بالحواس خلال عملية الإنتاج. توضح الرسومات كيف يتعامل كلا المقدارين مع بعضهما البعض وكيف يمكنهما التغيّر، بشكل نسبي أو مطلق، إلخ. - صحيح أن العمال يعملون أكثر من زمن العمل المطلوب لحساب الرأسماليين، إلا أنه لا يتم «خداعهم»: فهم يحصلون تماماً على القيمة المقابلة للسلعة المباعة من طرفهم، قوة عملهم. وهذه القيمة يتم دفعها بالنقد (= أجر).

هيا إلى النضال يا أيتها الطبقة العاملة ... من أجل طول يوم العمل

يستند الرأسمالي إلى قانون تبادل السلع، أي إلى حقه المدوَّن في استخدام القيمة الانتفاعية للسلعة المشرية، قوة العمل، كيفما يحلو له ذلك.

ويستند العامل أيضاً إلى قانون تبادل السلع وبالتالي إلى التعاطي بحرص مع الشيء الوحيد الذي يملكه: قوة عمله والتي عليه أن يبيعها كسلعة في المستقبل أيضاً.

> [...]عن طبيعة تبادل السلع ذاتها لا [ينبثق] حد يوم العمل [...]. بين الحقوق المتساوية تحسم القوة.
>
> (ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٣: ٢٤٩)

ملاحظات:

تنويه:

يمكن في نهاية الرقيقة قراءة أقوال الرأسمالي والعامل وذلك من ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٣: ٢٤٧ في الأسفل («الرأسمالي ...») حتى ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٣: ٢٤٩ في الأعلى («ا... كما كل بائع آخر») بشكل مشترك وبصوت عالٍ.

تُظهر الرسوم على الرقيقة تضارب المصالح بين الرأسمالي والعمال. ففي حين لا يسعى الأخيرون إلى الإفراط في العمل، من أجل زيادة ربح الرأسمالي (مرموز إليها من خلال الإنقطاع في الإطار المطوق للكلمات)، يقوم الرأسمالي بحث العمال على العمل. فطول يوم العمل هو نتيجة للصراع بين الطبقات على ظروف العمل: ملاءمة العمل وأوقات العمل والعبء من جهة، ورفع الكفاءة والتركيز وخفض النفقات من جهة أخرى. ومن أجل توجيه هذا الصراع في الاتجاه الصحيح وضمان قيام قواعد ملزمة للطرفين، يحتاج الأمر إلى قوة «محايدة» ثالثة: الدولة. فمن خلال قيام الدولة بالحد من الاستغلال وذلك على سبيل المثال من خلال تحديد أوقات العمل وتنظيم الاستراحات والرعاية الصحية والأجر الكافي/ خط الفقر، إلخ.، بشكل قانوني، تضمن الدولة على المدى البعيد أساسها: تبقى قوة العمل قائمة.

إنتاج فائض القيمة

فائض القيمة المطلق — زيادة فائض القيمة من خلال تمديد يوم العمل

قبل ذلك	٦ ساعات	٢ ساعة	٨ ساعات يوم عمل
بعد ذلك	٦ ساعات	٤ ساعات	١٠ ساعات يوم عمل

فائض القيمة النسبي — زيادة فائض القيمة من خلال تقليص زمن العمل المطلوب، مع الحفاظ على ثبات طول يوم العمل

قبل ذلك	٦ ساعات	٢ ساعة	٨ ساعات يوم عمل
بعد ذلك	٤ ساعات	٤ ساعات	٨ ساعات يوم عمل

ملاحظات:

تنويه:

كثيراً ما يتم طرح السؤال كيف يمكن لذلك أن يحصل وأن يبقى لدى الرأسماليين فائض إنتاج متزايد بشكل دائم، مع أن الأجور عادة ما ترتفع (ولا تنخفض). في ما يتعلق بذلك، يوجد في الملحق مثال بالأرقام (أنظر ص. ٦٨).

يسعى رأس المال دائماً إلى زيادة فائض القيمة. وهناك إمكانيتان للقيام بذلك: إما من خلال تمديد يوم العمل أو من خلال تقليص زمن العمل المطلوب. فكيف للأخير أن يكون ممكناً؟ من خلال زيادة قوة الإنتاج. ولكن ماذا يعني ذلك؟ يتم في الوحدة الزمنية/ الساعة إنتاج سلع أو تقديم خدمات أكثر، فتصبح من خلال ذلك أرخص. أما وسائل زيادة قوة الإنتاج فهي على سبيل المثال استخدام آلات أو ترشيد مجريات العمل. فإذا كانت السلع المصنعة بشكل أكثر إنتاجية هي أيضاً جزء من «سلة استهلاك» (سلع استهلاكية، مصاريف تعليم، خدمات يتم الاستفادة منها ... إلخ) العمال، حينئذ تهبط قيمة السلعة، قوة العمل، ويصبح زمن العمل المطلوب أقصر. وهذا يعني في ذات الوقت: وحتى لو تراجعت الأجور طبقاً لذلك، فليس بالضرورة أن تتقلص «سلة استهلاك» العمال.

ملاحظات:

ماذا تعني الآن كلمة استغلال؟

استغلال: يكون العمال مجبرين على العمل مدة أطول مما هو ضروري لإعادة الإنتاج الخاص بهم. في حين يقوم آخرون بالإستيلاء على ثمار فائض العمل هذا. وهذا ما يحصل في كل مجتمع طبقي (عبيد أم أقنان)، إلا أن الإستغلال في الرأسمالية لا يبرز على السطح أو يبقى مخفياً.

الأجر والإستغلال: ستر وحجاب

- ★ يقدم الأجر نفسه كقيمة أو كثمن للعمل: فبدلاً من قوة العمل، يبدو العمل ذاته مدفوع الأجر.
- ★ يقدم الأجر نفسه كأجر لِ:

الطول الإجمالي ليوم العمل

وقت العمل الضروري: قيمة قوة العمل | فائض وقت العمل: فائض قيمة

تعني كلمة استغلال، بشكل عام، قيام ظروف عمل سيئة. إلا أن الأمر يختلف بالنسبة لماركس، إذ يتعلق هنا بمعيار تحليليّ يقوم بوصف العلاقة بين العمل المطلوب وفائض العمل، بغض النظر إذا ما كانت، على سبيل المثال، الأجور عالية أم منخفضة. فما يسترعي اهتمام ماركس هنا هو الشكل الخاص للاستغلال في مجتمع ذي بنية رأسمالية: فمن خلال دفع الأجر نقداً، يبدو العمل ككل مدفوع الأجر. وعليه يصبح الجزء غير المدفوع من يوم العمل غير مرئي. ففي نظام الإقطاع، على سبيل المثال، يكون الفصل بين العمل المطلوب وفائض العمل مرئياً أكثر: «ففي أعمال السخرة يختلف، مكاناً وزماناً، ملموساً ومحسوساً، عمل عامل السخرة من أجل ذاته عن عمل السخرة الذي يقوم به مجبراً من أجل المالك.» (ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٣: ٥٦٢). ويمكن للمرء أن يتخيل ذلك على النحو التالي: يجني عامل السخرة جزءاً من ثمار الحقل من الاثنين وحتى الأربعاء من أجله وعلى حقله، إلا أنه يعمل يومي الخميس والجمعة من أجل المالك وفي حقل الأخير.

تنويه ١:

حول الرقيقة: بالنسبة للخطوط، يتعلق الأمر بعلامات كسور تضع كلا المقدارين في علاقة مع بعضهما البعض.

تنويه ٢:

هنا يمكن وبشكل محدد خلق نقاشٍ حول السؤال التالي: ما الذي يُميِّز أشكال التعويض/ المكافأة في ما يتعلق بإمكانية مضاعفة الاستغلال؟ كيف تتبدل شروط العمل عندما، على سبيل المثال، لا يقوى فوجيكو على إنجاز العمل في الوقت المخطط له، مقارنة بدولورز، التي عليها إنجاز ذات المشروع في إطار وظيفتها الثابتة؟

أشكال التعويض/ المكافأة

قيمة السلعة قوة العمل
مدة أسبوع
―――
أسبوع عمل بعدد محدد من الساعات

↑

العمل المأجور بالساعة

المحاسبة دولورز

تتمتع بوظيفة ثابتة مدتها ٢٠ ساعة أسبوعية

قيمة السلعة قوة العمل
مدة أسبوع
―――
معدل عدد المنتجات القابلة للإنتاج في أسبوع عمل

↑

العمل المأجور بالقطعة

النجار كارستن

يتم محاسبته على القطعة

قيمة السلعة قوة العمل
مدة أسبوع
―――
معدل عدد المشاريع القابلة للإنجاز في أسبوع عمل

↑

العمل المأجور بالمشروع

مبرمج IT فوجيكو

يتم محاسبته على التطبيق

غالباً ما يصادف المرء الأجر في شكل أجر بالساعة أو بالقطعة أو بالمشروع. ولا تُغيِّر أشكال الدفع في شيء من تحديد الأجر كقيمة لسلعة قوة العمل، المعبر عنها بشكل نقدي. كذلك تبقى العلاقة بين عمل مدفوع الأجر وعمل غير مدفوع الأجر غير متأثرة بذلك. إلا أن العمل المأجور بالساعة أو باليوم يوحي بدفع كامل العمل وفقاً لوحدة الزمن: فالوظائف الجزئية تعزز هذا الإنطباع الخاص بدفع أجر العمل الكامل، لأنه يتم هنا، وفقاً لذلك، دفع أجر أقل. يوحي الأجر بالقطعة دفع أجر كامل العمل المرتبط بتلك القطعة. كذلك الأمر بالنسبة للعمل المأجور بالمشروع.

الإفراط والهدمية

كانت غاية ما ترمي إليه جميع المساعي ذات البنية الرأسمالية وستبقى:
استغلال رأس المال المستثمر وإنتاج فائض قيمة.

هذا هو «أساس ضيق أفق التفكير»، كما يقول ماركس (ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٤٢: ٦٠٢).

وبذلك تتميز الرأسمالية عن المجتمعات السابقة والتي قامت هي الأخرى على الهيمنة الطبقية والإستيلاء على فائض الإنتاج.

ولذلك يطور الإنتاج الرأسمالي التقنية وتوحيد عملية الإنتاج الإجتماعي فقط، في حين يقوم في ذات الوقت بتقويض ينابيع كل ما هو ثروة: الأرض والعامل.
(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٤٢: ٦٠٢ وما يتبع)

في غضون ذلك يتضح، أنه في حال كانت القيمة الإستعمالية للمُنْتَج في بنية مجتمع اقتصادية وليس القيمة التبادلية هي المهيمنة، يكون فائض العمل مقيداً من خلال دائرة من الاحتياجات قد تضيق أو تتسع. إلا أن حاجة لا حد لها إلى فائض عمل لا تنبثق حينئذ عن طبيعة الإنتاج.
(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٣: ٥٢٩)

ملاحظات:

تكمن الغمامة الموضوعة على رأس طريقة الإنتاج الرأسمالي، حسب ماركس، في أن استغلال القيمة هو غاية بحد ذاته. فعلى سبيل المثال لا يُمثِّل سد الاحتياجات وخلق فرص العمل غاية مباشرة لطريقة الإنتاج الرأسمالي، بل تخضع لمنطق الاستغلال. يناقش ماركس الميول التدميرية لرأس المال بشكل رئيسيّ في ما يتعلق بقوى العمل، إلا أنه - كما يرينا الاقتباس - لم يغفل تدمير الطبيعة أيضاً. كثيراً ما يدور الجدل حول إلى أي حد تطرق ماركس إلى مشاكل البيئة كموضوع. - فعلى خلفية منطق «الغمامة» تحصل هناك أزمات منتظمة. وهذه أشياء يتم التعرض لها بشكل واضح في مجلد رأس المال الثالث، والتي تتطرق إليها الرقائق في الجزء الثاني.

بنية المجلدات الثلاثة

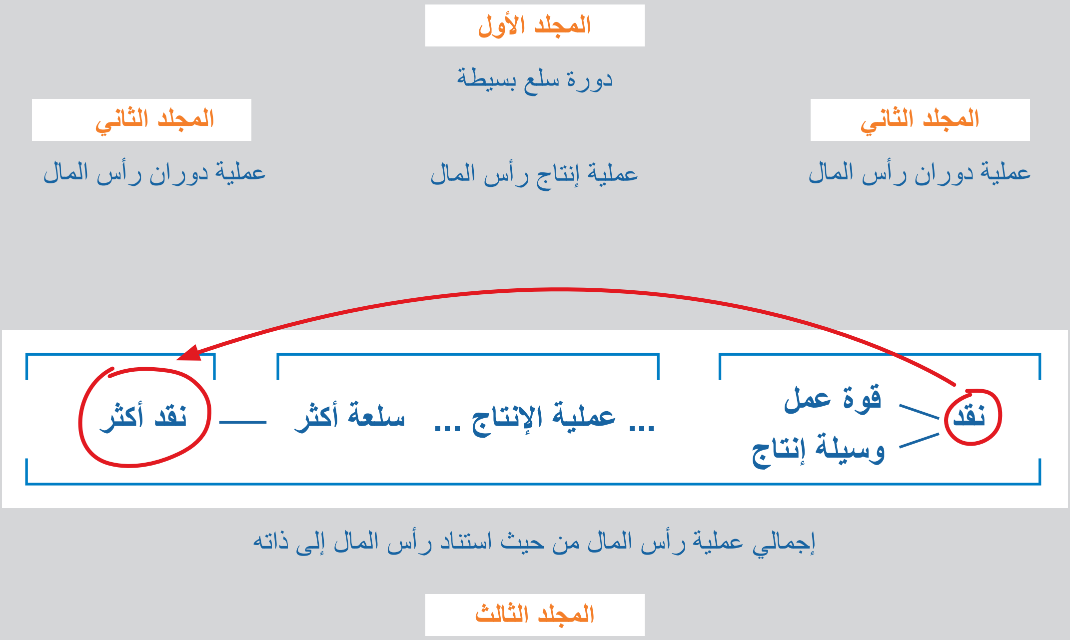

ملاحظات:

تنويه:

يستطيع المرء في إطار المدخل العودة المرة تلو الأخرى إلى هذه الرقيقة.

تَظهر هذه الصيغة الواضحة عند ماركس بشكل صريح في المجلد الثاني وتَصلُح بشكل جيد كعرض تخطيطي لمجلدات رأس المال الثلاثة. فالنقد (ن) يشتري قوى العمل (ق ع) ووسائل الإنتاج (و إ). إ هي عملية الإنتاج، التي ينشأ في سياقها المُنتَج، الذي هو فائض قيمة (فَ) أكبر من مجموع قوى العمل(ق ع) ووسائل الإنتاج(و إ). وهذا المُنتج يتم تحويله إلى فائض نقد (نَ)، أي أكبر مما قُدِّم أصلاً من نقد(ن). يتم من جديد استثمار فائض نقد (نَ) (كنقد جديد)، ويبدأ نفس العملية من جديد ومن نقطة البداية. أما الواصلة [-] فتمثل حركة/عملية المبادلة، في حين ترمز النقاط الصغيرة [...] إلى عملية الإنتاج، التي لا يحصل في إطارها تبادل. - وفي نهاية المجلد الثاني يتم عرض عملية الإنتاج والدوران كوحدة (أي في تشابكها) بشكل كامل. مستنداً إلى هذا الأساس، يقوم ماركس في المجلد الثالث بتحليل الحاصل الإجمالي للعملية كعودة رأس المال إلى ذاته: وبذلك يظهر فائض النقد (نَ) كثمرة لرأس المال ذاته مستقلاً عن دور قوة العمل. فيتراءى أن النقد هو ذاته الذي «يعمل» ويتكاثر ويطرح فائدة.

ملاحظات:

وثبة إلى المجلد الثالث من رأس المال

بطاقة ائتمان او سند حكومي
بطاقة ائتمان او سند حكومي

ما هو نقد الائتمان؟

وما هو رأس المال الزائف؟

لماذا الرأسمالية والأزمة متلازمتان؟

تعالج الرقائق التالية عودة رأس المال إلى ذاته. فعلاقات الائتمان ورأس المال الزائف والأزمة اقتصادية يستطيع المرء قضاء نهاية أسبوع متعاطياً معها. هذه وثبة كبيرة من المجلد الأول إلى منتصف المجلد الثالث لرأس المال، حيث نترك جانباً كثيراً من المراحل الوسيطة لجدل ماركس. إلا أن هذه المواضيع تقيم علاقة سببية مع القضايا المعاصرة وغالباً ما تثير اهتماماً قوياً.
وكأساس للمواضيع المذكورة، نورد في الرقيقتين القادمتين بضعة مفاهيم أساسية إضافية (ربح، نسبة الربح، متوسط نسبة الربح) من مجلد رأس المال الثالث. وهنا يصبح واضحاً أن الربح لا يتطابق مع فائض القيمة.

ملاحظات:

نسبة فائض القيمة ونسبة الربح

نسبة فائض القيمة = فائض القيمة / رأس المال المتغير = تعبير عن درجة الإستغلال و هو مقياس استخدام رأس المال المتغير

نسبة الربح = فائض القيمة / (رأس المال الثابت + رأس المال المتغير) = نسبة فائض القيمة بالقياس إلى إجمالي رأس المال

سعر التكلفة: عوامل التكلفة بالنسبة للرأسمالي

[...] في العلاقة بين رأس المال والربح [...]، يظهر رأس المال كعلاقة مع ذاته ...

(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٥: ٥٨)

[إلا أن الربح] هو شكل متحول لفائض القيمة، شكل يبقى أصله وسر وجوده مستوراً وممطوساً.

(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٥: ٥٨)

ينشأ فائض القيمة عن استغلال قوة العمل. وتصف نسبة فائض القيمة العلاقة بين جزئي يوم العمل (أنظر الرقيقة الخاصة بيوم العمل)، بين الجزء مدفوع الأجر والجزء غير مدفوع الأجر، وهو بالتالي تعبير عن درجة الاستغلال. وإلى هذا الحد يذهب ماركس في المجلد الأول من رأس المال. ويبدأ المجلد الثالث بسعر التكلفة، أي بما يقوم الرأسمالي بإنفاقه بالمجمل: رأس المال الثابت + رأس المال المتغير. ويبدو الآن أن فائض القيمة كفائض قيمة للسلعة عن سعر تكلفتها ينبثق عن رأس المال الثابت + رأس المال المتغير على حد سواء، وهو بالتالي ربح. يُعتِّم الربح على أصل فائض القيمة، وذلك لأنه يتم في سعر التكلفة طمس الدور الخاص لرأس المال المتغير في أن يكون مصدراً وحيداً للقيمة الجديدة. إلا أن سعر التكلفة هو المقدار الذي يحظى باهتمام الرأسمالي - فهي تكاليفه التي يتكفل بها. إذ تمثل بالنسبة له أهمية عملية كنسبة ربح، أي كتناسب بين الربح ورأس المال الإجمالي المدفوع مقدماً، رأس المال الثابت + رأس المال المتغير.

ملاحظات:

نسبة الربح ومعدل نسبة الربح

نسبة الربح = $\frac{\text{فائض القيمة}}{\text{رأس المال الثابت + رأس المال المتغير}}$ = نسبة فائض القيمة بالقياس إلى إجمالي رأس المال

نسب الأرباح المختلفة هذه يتم من خلال المنافسة تعديلها إلى نسبة ربح عامة تشكل معدل جميع نسب الأرباح المختلفة هذه.

(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٥: ١٦٧)

نسبة الربح، كما نعرفها حتى الآن، تصِحُ في حال رأس المال الفردي: توظيف أكثر لرأس المال المتغير يعني - حيث نسبة فائض القيمة متساوية في المجالات المختلفة - هنا فائض قيمة أكبر. وعليه يُفترض أن تكون نسب الأرباح في مجالات العمل المكثف، وبشكل منهجي، أعلى منها في مجالات يتم فيها توظيف الكثير من رأس المال الثابت. ولو كان الأمر عليه هكذا على أرض الواقع، لأقبل جميع الرأسماليين على الاستثمار في مجالات العمل المكثف (على سبيل المثال تقطيع الهليون [نبات من الفصيلة الزنبقية- م]) بدلاً من إنتاج سلع تحتاج إلى توظيف عالٍ للتكنولوجيا (على سبيل المثال سيارات وأجهزة حاسوب). وهنا يُحاجج ماركس كالتالي: يقود تنافس رؤوس الأموال على مجالات الاستثمار مُربحة إلى بناء نسبة ربح عامة. كيف يعمل ذلك؟ يتدفق رأس المال أولاً إلى هناك، إلى حيث يتم توقع أعلى نسب أرباح (ثم تتراجع هناك، على خلفية العرض الكبير، الأسعار وبالتالي نسب الأرباح أيضاً) ثم يهرب ثانياً من مجالات الإنتاج غير المربحة (مما يؤدي هناك إلى ارتفاع الأسعار ونسب الربح). وهكذا تقود حركات رأس المال المدفوعة بالتنافس إلى تسوية/ مقاصة لنسب الربح المختلفة. أما نسبة معدل الربح (نسبة الربح العامة)، فتقيس نفسها بإجمالي رأس المال المدفوع مسبقاً - بشكل مستقل عن علاقة رأس المال الثابت برأس المال المتغير، مما يؤدي إلى يُصبح مقدار رأس المال المتغير المستثمر من قبل رأس المال الفردي عديم الأهمية. يعزز وجود نسبة معدل الربح التصور أن رأس المال يستولد الربح من ذاته، كعلاقة مع ذاته.

رأس المال الحامل للفائدة

بوجود رأس المال الحامل للفائدة، تتغير الصيغة المعروفة لدينا حتى الآن:

نقد — نقد < قوة عمل / وسيلة إنتاج ... عملية إنتاج ... سلعة أكثر — نقد أكثر نقد أكثر أكثر

رأس المال الحامل للفائدة

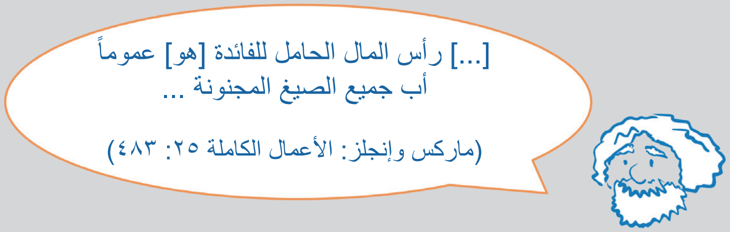

ملاحظات:

تنويه:

لتوضيح الصيغة، يستطيع المرء على سبيل المثال استبدال كلمة نقد، المنضدة بحرف مطبعي ثخين، بكلمة بنك. وكلمة نقد الثانية بشركة تقترض نقداً من أجل مشاريعها.

يتمتع النقد في الرأسمالية بقيمة استعمالية مميزة. فهو قادر على طرح معدل ربح إذا ما قدر له أن يستثمر. وعلى ذلك يحصل على ثمن: الفائدة. وبهذه القيمة الاستعمالية الجديدة يتحول إلى رأس المال الحامل للفائدة. أي أن ثمنه هو الفائدة، جزء من معدل الربح. ولكن ما صلة ذلك بعملية (إعادة) الإنتاج والاستغلال الرأسماليين؟ لكي يتم الإنتاج، يتم استلاف رأس مال (نقد - نقد). وبذلك يتم شراء قوى عمل ووسائل إنتاج بغية الحصول في نهاية عملية الإنتاج على مبلغ من النقد أعلى من المبلغ الذي تم تقديمه مسبقاً. جزء من مبلغ المال هذا عليه أن يعود بالفائدة على الدائنين، والجزء الآخر هو الربح، الذي يكسبه صاحب المشروع. وهذا يعني نقد أكبر من نقد. إذا يتحلل الربح إلى فائدة وكسب لصاحب المشروع: وهذا فرق ذو تبعات بعيدة المدى.

ملاحظات:

الطابع الصنمي (الفيتيشي) لرأس المال

نقد — نقد < قوة عمل / وسيلة إنتاج ... عملية إنتاج ... سلعة أكثر — نقد أكثر نقد أكثر أكثر

رأس المال الحامل للفائدة

في رأس المال الحامل للفائدة يبلغ وضع رأس المال ذروة شكله الأكثر سطحية والأكثر صنمية (فيتيشي). [...] سيكون هذا تماماً طبيعة النقد الذي عليه خلق قيمة وطرح فائدة كما هو حال شجرة إجاص عليها حَمل إجاص.

(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٥: ٤٠٥,٤٠٤)

يتحلل الآن كل ربح إلى فائدة وكسب يجنيه صاحب المشروع. وهذا يعني ضمناً أن كل رأس مال يطرح فائدة. على ما يبدو أن رأس المال قد ظفر بالقدرة العجيبة على الإنتاج الذاتي التي يصفها ماركس بالطابع الصنمي (الفيتيشي) لرأس المال. دورة رأس المال تُقصر نفسها على الصيغة نقد - نقد أكثر دون وساطة من خلال عملية الاستخدام في الإنتاج (كما هي معروضة في الصيغة المتحركة). في مقابل الفائدة، يبدو الكسب الذي يجنيه صاحب المشروع هو النتيجة الحقيقية لشغل صاحب المشروع. فكلا مركبيّ الربح مستقلان عن بعضهما البعض ولا يبدو أن أحداً منهما له علاقة بالاستغلال.

ملاحظات:

نقد الائتمان ١: ائتمان تجاري

ما هو نقد الائتمان؟

سند دين يؤدي وظيفة النقد. يتم خلق نقد من العدم ليعود من ثم فيختفي في العدم.

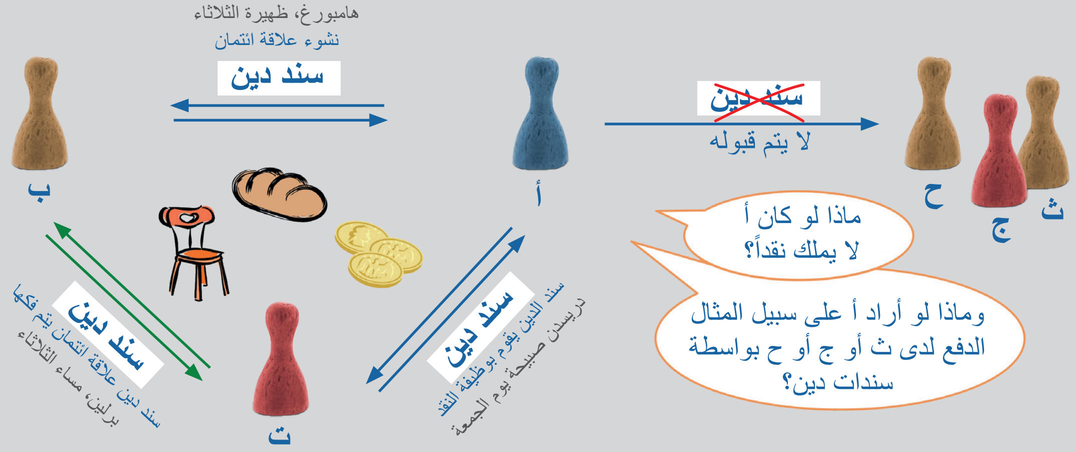

ينشأ الائتمان التجاري، على سبيل المثال تبديل، عن تبادل السلع. وهو ليس رأس مال، كونه لا يتخذ من نقد - نقد أكثر صيغة ويقوم بوظيفة النقد فقط.

يشتري أ خبزاً من ب، ولكن ليس لديه نقداً ويعطي بدلاً من ذلك عهداً بالدفع في صيغة سند دين (تبادل). وبذلك يتعهد ب بائتمان تجاري. يلتزم أ لاحقاً، لقاء تقديم سند الدين، بدفع نقد. يقبل ت التبادل كصيغة دفع مقابل الكرسي. تعهدٌ بالدفع يقوم بوظيفة النقد. في هذا المثال مرة واحدة فقط (أسهم خضراء)، إلا أنه يمكن استخدامه مرات عديدة كنقد. يفي ت بتعهده بالدفع لِ أ، في حال سارت الأمور كما ينبغي لها أن تسير. وإذا لم يكن لدى أ نقداً، حينئذ لا يتم الوفاء بالتعهد بالدفع. وبأثر رجعي يعني ذلك أن ت لم يحصل على شيء مقابل كرسيه: والآن ليس لدى ت سلعة ولا نقداً. وإذا ما حاول أ الشراء لدى ث أو ج أو ح بواسطة تعهد بالدفع، فلن يقبلوا بذلك. كما أن سندات دين أخرى رهن التداول خاصة ب أ لا تعود صالحة كنقد: أ لم يعد جديراً بالائتمان وعملية التداول متعثرة. بشكل عام: يفترق الشراء والدفع عن بعضهما البعض مكانياً (هامبورغ، برلين، دريسدن) وزمانياً (ظهيرة الثلاثاء، مساء الثلاثاء، صبيحة يوم الجمعة). حصل وأن وقع شخص في صعوبات مالية، حينئذ ربما تنقطع السلسلة. وإذا ما تقطعت سلاسل الدفع على نطاق واسع، حينئذ يلوح خطر أزمة محدق.

نقد الائتمان II: الاموال المودوعة

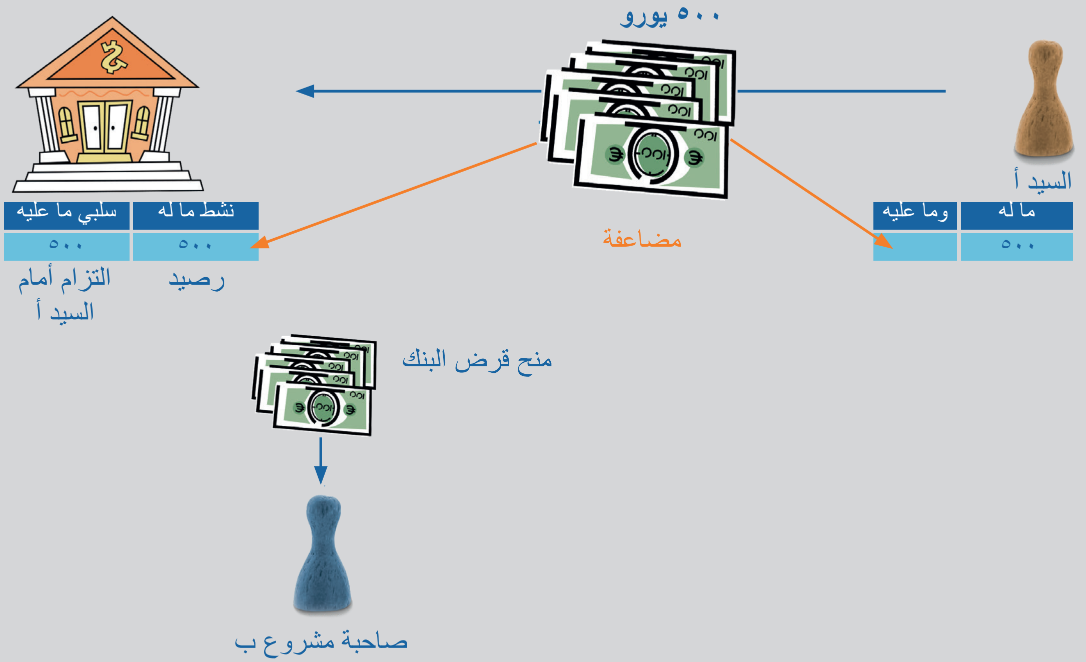

ملاحظات:

بالرغم من أن النقد شيء مركزيّ بالنسبة للرأسمالية، إلا أنه من النادر أن تتداوله الأيدي في شكل قطع أو أوراق نقدية. أما كيف يحصل ذلك، فهذا ما يُظهره الائتمان التجاري. وإذا ما دخل بنك على الخط، حينئذ ينشأ هناك شكل آخر من نقد الائتمان، النقد الحسابي. مثال: يملك السيد أ ٥٠٠ يورو نقداً ويقوم بإدخالها في حسابه البنكي الجاري. هناك من جهة ٥٠٠ يورو نقداً موجودة في صندوق البنك يستطيع البنك التصرف بها وإقراضها، على سبيل المثال، لصاحبة مشروع ب. ومن جهة أخرى يُفيد حساب السيد أ الجاري بوجود رصيد مقداره ٥٠٠ يورو (تعهّد بالدفع من قبل البنك)، والذي يمكنه بواسطته، على سبيل المثال، تسديد فاتورة حساب من خلال حوالة بنكية. لقد تضاعف النقد؛ فمن ٥٠٠ يورو نقدي أصبح هناك ٥٠٠ يورو نقدي، إضافة إلى ٥٠٠ يورو الاموال المودوعة.

رأس مال زائف ١: سندات

السند (حكومي/ شركة) هو ورقة مالية ذات فائدة ثابتة (فائدة السند). ويتم إصدارها وفقاً لقيمة اسمية يستوجب سدادها بعد انقضاء تاريخ استحقاقها. وتعمد الحكومات إلى تمويل الفائدة من خلال ضرائب، أما الشركات فمن خلال الربح.

بطاقة ائتمان او سند حكومي

ملاحظات:

تنويه:

حول هذا الموضوع يمكن تنظيم لعبة أدوار. أنظر الوصف الخاص بذلك ص. ٧٦.

تود جمهورية ألمانيا الاتحادية الحصول على قرض بقيمة مليون يورو. ومن أجل ذلك تُصدر سنداً مدته عشر سنوات. تبلغ القيمة الاسمية لهذا السند مليون يورو والفائدة ٢ ٪. وإذا ما قام س بشراء هذا السند الحكومي، سيحصل حينئذ على فائدة سنوية مقدارها ٢٠٠٠٠ يورو. وفي نهاية المدة تدفع الحكومة له القيمة الاسمية البالغة مليون يورو. من طرفه يستطيع س أن يبيع هذا السند قبل تاريخ الاستحقاق إلى السوق المالي - إلا أن سعر هذا السند (القيمة السوقية) معرض للتأرجح هناك. وعلى افتراض أن س يقوم ببيع سنده في وقت كانت فيه الجمهورية الاتحادية قد قامت بإصدار سندات جديدة ذات فائدة ٣ ٪. حينئذ يصبح السند القديم ذي الفائدة البالغة ٢ ٪ أقل جاذبية من السندات الجديدة. وحتى يتمكن، مع ذلك، من التخلص من سنده، على س، والحالة هذه، أن يُخفض السعر، أي عليه أن يطلب ما دون القيمة الاسمية البالغة مليون يورو. لذلك يصلح العكس أيضاً: يهبط سعر الفائدة على سبيل المثال إلى ١ ٪، حينئذ يصبح السند القديم ذي الفائدة البالغة ٢ ٪ أكثر جاذبية وربما تمكن س، نتيجة لذلك، من بيعها بأكثر من مليون يورو.

كما يمكن لسعر سند أن يهبط/ يصعد أيضاً، في حال هبطت/ صعدت الجدارة الائتمانية لبلد ما مع بقاء الفائدة السوقية ثابتة.

ملاحظات:

رأس مال زائف ٢: أسهم

الأسهم هي حصص تُمثل ملكية في شركة. وهي تمنح حق التصويت في اجتماع المساهمين والحق في إيراد السهم المالي (اكتساب حصص أرباح) يتم تحديد مقدارها في اجتماع المساهمين. وعلى النقيض من السند، ليس للسهم أجل محدد.

بطاقة ائتمان او سند حكومي

بغية تمويل استثماراتها، تستطيع الشركات إصدار أسهم أيضاً. وكما السندات، يتم أيضاً شراء الأسهم وبيعها. أما سعرها فيتبلور في الأسواق المالية ويتوقف على توقعات أرباح الشركة. وتتأثر هذه التوقعات بعوامل مختلفة مثل الأداء المالي السابق والتنبؤات الاقتصادية والسياسة الاقتصادية والأجواء الاستهلاكية أو إشاعات (بخصوص ابتكارات مثلاً). أما تذبذب الأسعار المرتبط بذلك، فتتيح فارق ربح، على سبيل المثال، عندما يمكن طرح سهم تم الحصول عليه بمبلغ ١٠٠ يورو بعد سنة بمبلغ ١٥٠ يورو. وفي العقود الأخيرة أصبح التكهن بمثل هذا الفارق الربحي في إيراد السهم المالي دافع ذو أهمية متزايدة لاقتناء الأسهم.

رأس مال زائف: مضاعفة

رأس مال حقيقي

نقد — نقد < قوة عمل / وسائل إنتاج ... عملية إنتاج ... سلعة أكثر — نقد أكثر — نقد أكثر

رأس مال زائف

نقد — نقد أكثر

[...]هذه السندات
تصبح [...] نسخة مطابقة لرأس المال الحقيقي،
كما لو أن إيصال الحمولة ينال قيمة إلى جانب
الحمولة وفي ذات الوقت معها. سوف يتحولان إلى
ممثلين اسميين لرؤوس أموال غير قائمة.

(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٥: ٤٩٤)

تصبح المطالبة بنقد أكثر حقيقة مستقلة: يتم التعاطي بها في الأسواق المالية.

بطاقة ائتمان او سند حكومي

ملاحظات:

حتى يصبح قابلاً للاستخدام، يجب على رأس المال أن يمر من خلال عملية الإنتاج. وتقوم الشركة لذلك بتقديم النقد سلفاً. ولكي تقوم بذلك، ربما لا تسعى الشركة إلى الحصول على قرض وحسب، بل وإصدار سندات وأسهم أيضاً. وفي هذه الحالة تقوم الشركة باستثمار مبلغ محددٍ كرأس مالٍ حقيقي في الإنتاج. وفي ذات الوقت يتواجد هذا المبلغ مرة أخرى في شكل سند ملكية (مضاعفة). يمنح السند المالك حقاً في فائدة ورَدِ قيمة (سند) أو في اكتساب حصص أرباح (سهم). هذا الحق أو الأوراق المالية المتضمنة (رأس مال زائف) يمكن تداولها وفق قيمة سوقية مناظرة. يعزز التبلور المستقل لسعر هذه الأوراق المالية الانطباع أن خلف هذه المطالبات يقف رأس مال مستقل عن رأس المال الحقيقي، إضافة إلى رأس المال المُستثمَر. ذلك أن الأمر ليس كذلك، فهذا ما يظهر حين تشهر شركة إفلاسها: ففي حال الإفلاس لا يتبدد رأس المال الحقيقي المستثمر وحسب، بل ورأس المال الزائف أيضاً. - أما التعامل بسندات الملكية الصالحة للعرض في السوق، فيمكن الاستمرار به بواسطة مشتقات مالية، مثل خيارات الأسهم. وهنا أيضاً يتعلق الأمر برأس المال الزائف، أي بمطالبات من مطالبات.

نظام الائتمان المصرفي كسلطة توجيه

إذا ما ظهر نظام الائتمان كرافعة رئيسية لفائض الإنتاج وفائض التكهن في التجارة، حينئذ يظهر فقط، لأن عملية إعادة الإنتاج، والتي هي وفقاً لطبيعتها مرنة، يتم الدفع بها هنا إلى أقصى الحدود [...]. يُسرِّع نظام الائتمان[...] التطور المادي لقوى الإنتاج وخلق السوق الكوني [...]. وفي ذات الوقت يسرع الائتمان الاشتعالات العنيفة [...]، الأزمات [...].

(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٥: ٤٥٧)

ملاحظات:

تنويه:

بغية التعمق أكثر في نظام الائتمان المصرفي كسلطة توجيه، قارن أيضاً فصل ٢٧، إضافة أيضاً إلى الصفحات ٤٥١ و ٦٢٠ في المجلد الثالث من رأس المال.

يوفر نظام الائتمان لنمط الإنتاج الرأسمالي المرونة الذي يحتاجها من أجل تطوره غير المحدود، وهي، بالتالي، جزء ضروري لا يتجزأ منه. فمن خلال الائتمان يُمكن، على سبيل المثال، تنمية رأس المال المُستَثْمَر وتحقيق ربح أعلى. وعلاوة على ذلك: يتوقف حاصل تراكم رأس المال على الائتمان. وإذا ما كان رأس مال يتحرك من مجال أقل ربحية إلى مجال أكثر ربحية، أي يتم استثماره هناك، فهذا يتوقف على إذا ما كانت البنوك وأسواق رأس المال مستعدة لتوفير المبالغ الضرورية (الكبيرة). فحركات رأس المال المدفوعة بالتنافس والتي تقود إلى بناء معدل نسبة الربح، تتألف إذاً بشكل أساسي من تغييرات في تدفق الائتمان. وهذا ما يُحوِّل نظام الائتمان ونظام البنوك إلى سلطة توجيه تعمل على تنظيم حركة نقد - نقد أكثر: تتدفق القروض إلى هناك، حيث يتوقع بشكل خاص حصول أرباح عالية. وإذا ما كانت توقعات الأرباح هذه تحصل فعلاً، أي إذا ما كانت على سبيل المثال سلع منتجة من قبل شركة معينة قابلة للبيع، وبالتالي تحقيق ربح وتسديد القرض المستلف، فهو ليس بالشيء الأكيد. وإذا لم يحصل ذلك الذي يتم التكهن به، حينئذ ربما نشأت هناك أزمات.

ملاحظات:

ما هي الأزمة؟

بطالة؟ أجور متناقصة؟ بؤس عارم؟ أو تدمير البيئة مثلاً؟

ليس من وجهة نظر رأس المال!

تسود أزمة حين يتعرض الاستخدام المثمر لرأس المال للضرر أو للاضطراب، إذ أن غاية نمط الإنتاج الرأسمالي هو تضخيم الربح.

من زاوية رأس المال، تسود أزمة فقط حين يتعرض الاستخدام المثمر لرأس المال للضرر. فليس إشباع حاجات أساسية هو غاية الإنتاج، بل الاستغلال المثمر لرأس المال، أي تضخيم الربح. ولذلك ليس هناك من مشكلة لرأس المال حتى إذا ما جاع الناس مثلاً، في نفس الوقت الذي يتم فيه إتلاف أطنان من المواد الغذائية، لأنه لا يمكن بيعها بشكل مربح. - صحيح أن هناك الكثير من المواضع في رأس مال ماركس، حيث يمكن التعرض بالنقاش لاحتمالات مختلفة لأزمة، ولكن ليس هناك نظرية أزمة محكمة. ففي تاريخ قراءات ماركس تم إبراز مناحي مختلفة.

ملاحظات:

تنويه١:

تذكير المشاركين: السلع قد تتخذ أيضاً شكل خدمات.

مقاربات نظرية للأزمة

قلة الاستهلاك أو قصوره: مقارنة بالعرض، يكون الطلب على السلع قليلاً جداً.

فائض إنتاج سلع: مقارنة بالطلب الاجتماعي ككل والقادر على دفع ثمن السلع، يتم إنتاج سلع بما يفيض عن الحاجة.

فائض التراكم: مقارنة بفرص الاستثمار المربحة، يتوفر رأس مال أكثر بكثير مما ينبغي، أي بما يفيض عن الحاجة.

انضغاط الربح: ازدياد الأجور يضع نسبة الربح تحت الضغط.

قانون نزوع نسبة الربح إلى الإنخفاض

غالباً ما يتم في القراءة التاريخية إيراد هذه المقاربات التوضيحية الخمسة للأزمة. ومن بينها نزوع نسبة الربح إلى الإنخفاض الذي هو محط جدل بشكل خاص (أنظر، من بين أخرى، كتاب ماركس - إنجلز السنوي ٢٠٠٥/٢٠٠٦). ينطلق ماركس في المجلد الثالث من رأس المال من أن الاستخدام المتصاعد لرأس المال الثابت (آلات/ ماكينات عموماً) يحل محل قوة العمل ويجعلها بالتالي زائدة عن اللزوم. إلا أنه يتم من خلال ذلك وفي نفس الوقت تضييق النطاق، استغلال قوة العمل، أي إنتاج فائض عمل. وهكذا تتعرض نسبة الربح للضغط. أما إلى أي حد يتم تعويض هذا التطور من خلال النزوع المعاكس، أي أن تزداد في سياق تطور قوة الإنتاج نسبة فائض القيمة أيضاً (= درجة الاستغلال)، فلا يمكن الإجابة على ذلك على هذا المستوى العام. يستوجب الأمر إجراء دراسة تاريخية - تجريبية في كل مرة.

ملاحظات:

آلية أزمة أساسية

التناقض بين

الإنتاج

و

الاستهلاك

نزوع نحو عرض متصاعد
(توسيع الإنتاج بغية تضخيم الربح)

نزوع نحو طلب محدود
(تخفيض التكلفة بغية تضخيم الربح)

الأزمات في الرأسمالية ليست وليدة الصدفة، ولا اضطراب آتٍ من الخارج، بل نتيجة لتضخيم الربح.

مقاربة أساسية من بين مقاربات نظرية للأزمة لدى ماركس، حسب رأينا، تكمن في أن التراكم الرأسمالي يتميز من خلال تناقض يقع في صلبه: ففي مقابل توسع ذي نزوع غير محدود للإنتاج (لأنه ربحي التوجه)، تقف قوة استهلاكية لمجتمع تتميز بمحدودية مضاعفة، تماماً لو كان يتم خلال السفر بالسيارة تشغيل دواسة البنزين ودواسة الفرامل في آنٍ واحد؛ فمن جهة لا يكفي أجر العمال لشراء جميع السلع المنتجة، خاصة وأن الرأسماليين يسعون دائماً إلى تخفيض الأجور، كعامل تكلفة، إلى الحد الأدنى (قصور الاستهلاك)، ومن جهة أخرى «تستهلك» الشركات أيضاً، حين تطلب وسائل إنتاج من أجل استثماراتها. ولأنها تقوم بذلك بغية تحقيق الربح، يحدد توقعها الربحي الطلب على وسائل الإنتاج وبالتالي على القوى العاملة. وإذا انخفضت الربحية المتوقعة، حينئذ لا يتم إعادة استثمار رأس المال المتراكم. (قارن: ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٥: ٢٥٤ وما يتبع). وعلى هذه الخلفية ترتبط ديناميكيات الأزمة المختلفة بسياق واحد ممنهج: كلما استمر ازدياد التباعد بين العرض والطلب (فائض إنتاج، قصور الاستهلاك)، كلما تم استثمار رأس مال بشكل أكبر (فائض تراكم).

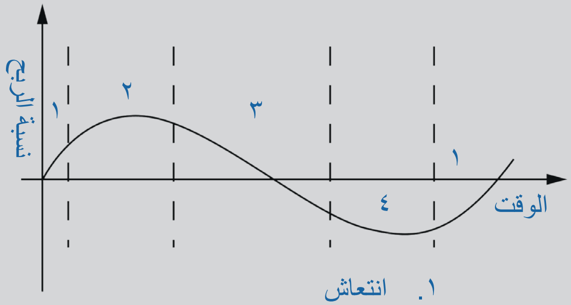

١. انتعاش
٢. وضع اقتصادي مزدهر
٣. ركود
٤. أزمة

> الأزمات هي دائماً حلول عنيفة راهنة للتناقضات القائمة، ثوران عنيف يعيد التوازن المضطرب للّحظة.
>
> (ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٥: ٤٥٩)

ملاحظات:

تنويه:

هلا ناقشتم معاً إذا ما كانت أشكال رأس المال الزائف والقروض تقوم بإطالة أو إبطاء أو تعزيز الأزمات وكيف.

تلعب الأزمات بالنسبة لاستغلال رأس المال دوراً مثمراً أيضاً. وبالرغم من أنها، بالنسبة للكثير من الناس، ذات تأثيرات وخيمة جداً، إلا أنها تشكل بالنسبة لرأس المال نوعاً من المداواة المنعشة: ليس رأس المال القادر على المنافسة هو من يتم القضاء عليه، فشركات متغلغلة حديثاً إلى السوق تستطيع من خلال ابتكاراتها أن تشق طريقها والمراكمة من جديد. باختصار، يتحرك رأس المال دائماً في إطار أزمات دائرية. هذا الفهم يقف على النقيض تماماً من النماذج السائدة في علم الاقتصاد السياسي للكلاسيكية الحديثة، والتي بموجبها ما الأزمات سوى اضطرابات خارجية لنظام عادة ما يكون متوازناً. إلا أن ماركس يعرف أنه في نمط الإنتاج الرأسمالي تبقى التوازنات سائدة كحد أقصى للحظة قصيرة. - ولكن تحت تصرف رأس المال في زمن الأزمات يوجد هناك أيضاً مخرج للهرب أيضاً: الأسواق المالية كبديل استثماري. فبدلاً من الاستثمار في الإنتاج، يتم شراء أوراق مالية/ سندات.

ملاحظات:

الصيغة الثالوثية

بناء على علاقات التملك، فإن العمل ورأس المال والأرض هي وسائل للإستيلاء على الثروة المتحققة حديثاً. إلا أنها، بالنسبة للوعي اليومي وفي كتب الاقتصاد التعليمية البرجوازية، المصادر الثلاثة للثروة (= ثلاثة عوامل إنتاج).

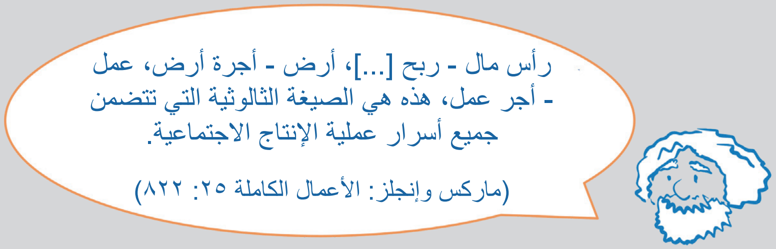

تتوزع الثروة الاجتماعية في الرأسمالية على ربح/فائدة، أجرة أرض وأجور عمل. فامتلاك رأس مال وأرض وقوة عمل، والتي يصفها الاقتصاد البرجوازي كعوامل إنتاج، هي وسيلة للإستيلاء على أحد أنواع الدخل هذه. وفي الوقت ذاته تبدو هذه الوسائل بالنسبة للأطراف الفاعلة كمصادر لدخلهم. بينما، بالنسبة لماركس، يشكل العمل المصدر الوحيد للقيمة. ولأنه يبدو مدفوع الأجر كاملاً، يتم حجب أصل الربح والفائدة وأجرة الأرض. وفي هذا السياق يتحدث ماركس عن الصيغة الثالوثية استناداً إلى الثالوث الأقدس في المسيحية بغية نقد الغموضية واللاعقلانية في العقيدة، والقائلة في أن رأس المال والأرض هما أيضاً مصدرا قيمة. ويختتم ماركس تحليله هناك، حيث يفترض الاقتصاد البرجوازي بشكل طائش أن عوامل الإنتاج هي مصادر قيمة.

ملاحظات:

دِيانة الحياة اليومية

في رأس المال [...]
- فائدة، أرض - أجرة أرض، عمل - أجرة عمل،
في هذا الثالوث الاقتصادي كسياق متداخل لمكونات القيمة وللثروة بشكل عام مع مصادرها، يكتمل تعمية نمط الإنتاج البرجوازي وقلب العلاقات الاجتماعية والإندماج المباشر لعلاقات الإنتاج المادية في حتميتها التاريخية - الاجتماعية: في العالم المسحور والمعكوس والمقلوب رأساً على عقب، حيث يمسي رأس المال وتصبح الأرض كخصائص اجتماعية وفي ذات الوقت مباشرة كأشياء مجردة تمارس فعلها المخيف. [...] كذلك [...] من الطبيعي أيضاً أن وسائل الإنتاج في هذه الصيغ الغريبة وغير العقلانية [...] تشعر تماماً أنها في بيتها وبين أهلها، فهي بالذات أشكال الخداع الذي تتحرك فيه ومعه عليها أن تتعاطى يومياً.

(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٢٥: ٨٣٨)

في نهاية رأس المال يتطرق ماركس بشكل شامل إلى كيف يُصاحب ظروف الإنتاج التي تم تحليلها فهم مقلوب للواقع الرأسمالي. ويرينا ماركس في سياق المجلدات الثلاثة المرة تلو الأخرة لماذا بالضرورة ينشأ مثل هذا الفهم في ظل هذه الظروف. ذلك أنه يوجد بشكل عام تحريفات، فهذا ما يُناقض رأي الاقتصاديين السياسيين، والذي بناء عليه، قام التنوير والعقلانية، مع ظهور المجتمع الرأسمالي، بتنحية المعتقد الخرافي والتعمية جانباً. إلا أنه من خلال تحليل الظروف الاقتصادية يصبح مرئياً كيف أن العقائد والخدع التي تقوم على الممارسات الاجتماعية للناس، تطبع تصرفهم ووعيهم. إذاً لا يُقدم ماركس في رأس المال تحليلاً للظروف الاجتماعية - الاقتصادية وحسب، بل تعليلاً ونقداً للوعي اليومي والاقتصاد السياسي البرجوازي أيضاً.

ملاحظات:

الطبقات: ... هنا تتوقف المخطوطة

[...] لأن تلك الثلاثة
(أجر العمل، أجر الأرض، الربح (الفائدة))
مصادر دخل الطبقات الثلاثة من أصحاب الأراضي والرأسماليين
والعمال الأجيرين - صراع الطبقات كخاتمة،
الذي تتحلل فيه حركة [...] جميع الأجزاء.

(ماركس وإنجلز: الأعمال الكاملة ٣٢: ٧٤ وما يتبع)

تُشكل العلاقة بين الطبقات الأساس لرأس المال: رأسماليون وعمال. يفترض التحليل الماركسي منذ البداية هذه العلاقة الطبقية والصراعات المرتبطة بها. وفي نهاية عرضه يكون قد تم الوصول إلى تلك النقطة، إلى حيث يستطيع ماركس دراسة الطبقات بشكل ممنهج. وحتى الآن لم يتم العرض وبشكل ملائم كيف يتم إعادة إنتاج العلاقة الطبقية وحسب، بل كيف يتم أيضاً إدراك هذه العلاقة الاجتماعية والبت في صراعات الطبقات (الصيغة الثالوثية). إلا أن الفصل الخاص بذلك، الأخير في المجلد الثالث، يتوقف بعد جُمَلٍ قليلة.

مجموعة نصوص مختارة من المجلد الأول لرأس المال
كتيب

يحتوي هذا الكتيب على مقاطع من رأس المال يمكن أن تستخدم في حلقة دراسية كأساس نصي مشترك (أنظر أيضاً «حلقات دراسية تمهيدية لرأس المال»، ص. ٨ - ٩).

تُحيل أرقام الصفحات في النص إلى: كارل ماركس: رأس المال. نقد الاقتصاد السياسي. المجلد الأول: عملية إنتاج رأس المال، في: كارل ماركس، فريدريك إنجلز: أعمال، المجلد ٢٣. وهنا تنشد الأرقام في الحاشية اليسرى إلى تسهيل مناقشة النص («أستند هنا إلى صفحة س، سطر ص»)

الباب الأول: سلعة ومال

الفصل الأول
السلعة

١. عاملا السلعة الاثنان: القيمة الاستعمالية والقيمة (جوهر القيمة، مقدار القيمة)
تبدو ثروة المجتمعات التي يسود فيها نمط إنتاج رأسمالي وكأنها «تكدس هائل من السلع « والسلعة المفردة هي الشكل الأولي لهذه الثروة. ومن هنا لا بد لدراستنا أن تنطلق من تحليل السلعة.

إن السلعة هي بادئ الأمر موضوع خارجي، شيء يُلبي من خلال خواصه حاجات إنسانية من أي نوع كانت. ولا تغير طبيعة هذه الحاجات من الأمر شيئاً، سواء كان مصدرها، على سبيل المثال، المِعْدَة أم الخيال. كذلك لا يتعلق الأمر هنا بكيف يتم تلبية هذه الحاجة الإنسانية، سواء مباشرة في شكل مادة غذائية، أي كشيء من الملذات/ الطيبات، أو مداورة في شكل وسيلة إنتاج. (ص. ٤٩)

[...]

إن فائدة شيء ما تجعل منه قيمة استعمالية. إلا أن هذه الفائدة ليست عالقة في الهواء. إنها محددة بِالخواص المادية للسلعة ولا وجود لها بمعزل عن جسد هذه السلعة نفسها. فجسد السلعة في حد ذاته، كالحديد والقمح والماس ... إلخ. يشكل لذلك قيمة استعمالية أو سلعة. وهذا الطابع الذي يتسم به جسد السلعة لا يتوقف على كثرة أو قلة العمل الذي يبذله الإنسان للاستحواذ على صفاتها المفيدة. وعند معاينة القيمة الاستعمالية، يتم دائماً الافتراض أننا بصدد التعامل مع كمية محددة، مثل دزينة من الساعات، أذرع من نسيج من الكتان، طن حديد ... إلخ.. تَمُدُّنا القيم الاستعمالية للسلع بمادة لفرع قائم بذاته من فروع المعرفة، ألا وهو المعرفة التجارية بالسلع. ولا تتحقق القيمة الاستعمالية إلا بالاستعمال أو الاستهلاك فقط. وتشكل القيم الاستعمالية المضمون المادي للثروة، أياً كان الشكل الاجتماعي الذي تتخذه. وفي شكل المجتمع الذي نشرع تواً بمعاينته، تشكل القيمة الاستعمالية في ذات الوقت الحامل المادي للقيمة التبادلية. (ص. ٥٠)

تبدو القيمة التبادلية بداية كونها العلاقة الكمية، أي النسبة التي يتم بموجبها تبادل قيم استعمالية من نوع معين بقيم استعمالية من نوع آخر، أي بمثابة علاقة تتغير دون انقطاع بتغير الزمان والمكان. ولذلك تبدو القيمة التبادلية شيئاً عرضياً ونسبياً صرفاً، وبالتالي فإن الحديث عنها باعتبارها قيمة ذاتية (Valeur intrinseque)، أي القول بأن القيمة التبادلية داخلية، كامنة في السلعة، يبدو من قبيل تناقض في التعريف contradictio in adjecto. دعونا ننظر إلى المسألة عن كثب.

سلعة معينة، لنقل كوارتر [وحدة وزن تساوي ٢٨ باونداً (في بريطانية) قاموس المورد-م] من القمح، يتم مبادلتها بـ س من صبغة الأحذية أو ص من الحرير أو ي من الذهب ... إلخ، أي باختصار مبادلة بسلع أخرى وفق نسب متفاوتة جداً. إذاً للقمح قيم تبادلية شتى بدلاً من قيمة تبادلية وحيدة. ولكن لكون كل من س من صبغة الأحذية وكذلك ص من الحرير وكذلك ي من الذهب ... إلخ هي القيمة التبادلية لكوارتر من القمح، حينئذ يستوجب على هذه السلع المذكورة أن تكون قيماً تبادلية قابلة للحلول محل بعضها البعض أو ذات قيم تبادلية متساوية المقادير. ومن هنا يترتب على ذلك أولاً: تُعبِّر القيم التبادلية المعمول بها لذات السلعة عن شيء متساوٍ. ثانياً: القيمة التبادلية بشكل عام ليست سوى نمط التعبير، «المظهر»، عن مضمون قابل للتمايز عنها.

لنأخذ، إضافة إلى ذلك، سلعتين كالقمح والحديد مثلاً. فأياً كانت علاقة التبادل بينهما، تبقى دائماً قابلة للتعبير عنها بمعادلة تتساوى فيها كمية معينة من القمح مع كمية معينة من الحديد، على سبيل المثال: كوارتر قمح = أ كغم حديد. ما الذي تعنيه هذه المعادلة؟

تعني أن شيئاً مشتركاً من المقدار ذاته موجود في شيئين مختلفين، في كوارتر قمح وكذلك في أ كغم حديد. إذاً كلاهما مساوٍ لشيء ثالث، هو في ذاته ولذاته لا هذا ولا ذاك. كما ينبغي لكل منهما إذاً، طالما هو قيمة تبادلية، أن يكون قابلاً للتحويل إلى هذا الثالث. (ص. ٥٠ - ٥١)

[...]

إن السلع بوصفها قيماً استعمالية، هي بالأساس مختلفة النوعية، وبوصفها قيماً تبادلية لا يمكنها أن تكون سوى مختلفة الكمية، أي أنها لا تأخذ في الحسبان القيمة الاستعمالية عند تحديد قيمتها التبادلية.

وإذا ما صرفنا النظر عن القيمة الاستعمالية لأجساد السلع، حينئذ لا يبقى لديها سوى خاصية واحدة، ألا وهي خاصية منتجات العمل. إلا أن منتوج العمل هذا أيضاً يتعرض أصلاً للتغيير على أيدينا. فإذا ما جردناه من قيمته الاستعمالية، فإننا نجرده أيضاً من العناصر والأشكال المادية التي تجعل منه قيمة استعمالية. فلا يعود طاولة أو منزلاً أو غَزْلاً أو أي شيء نافع آخر. فجميع خواصه الحسية قد تلاشت. ولا يعود أيضاً نتاجاً لعمل نجارٍ أو بَنَّاءٍ أو غزَّال أو أي عملٍ منتجٍ آخر محدد. وبظهور الطابع النفعي لمنتجات العمل يختفي الطابع النفعي للأعمال الحاضرة فيها، أي تختفي أيضاً الأشكال الملموسة المختلفة لهذه الأعمال، فلا تعود تختلف عن بعضها البعض، بل اختزلت جميعها إلى نمط واحد من العمل البشري، ألا وهو العمل البشري المجرد.

دعونا الآن نعاين مُخلَّفات منتجات العمل. إذ لم يبق شيء منها سوى ذات الشيئية الشبحية نفسها، مجرد هلام لعمل بشريّ غير مميز، أي إنهاك قوة عمل بشرية بصرف النظر عن الشكل الذي بُذلت فيه. ولم تعد هذه الأشياء تعبر عن شيء سوى أن قوة عمل بشرية قد بذلت في إنتاجها وأن ثمة عملٍ بشري قد تراكم فيها. وكبلورات لهذا الجوهر الاجتماعي المشترك بينها، فإنها تشكل قيماً - قيماً لسلع.

في علاقة تبادل السلع ذاتها لاحت لنا قيمتها التبادلية كشيء مستقل بشكل واضح عن قيمها الاستعمالية. ولكن إذا ما جردنا منتجات العمل فعلاً من قيمتها الاستعمالية، فلن يتبقى منها سوى القيمة التي حُددت سابقاً. فالمشترك الذي يبدو ظاهراً للعيان في علاقة تبادل السلع أو القيمة التبادلية هو إذاً قيمة هذه السلع. إن سير البحث سيعيدنا إلى القيمة التبادلية من حيث كونها التعبير أو التجلي الضروري للقيمة، إلا أنه لا بد بداية من معاينتها بمعزل عن هذا الشكل.

إذاً لا تملك قيمة استعمالية أو سلعة ما قيمة تبادلية إلا لأن ثمة عملاً بشرياً مجرداً قد تشيأ أو تجسد فيها. ولكن كيف نقيس الآن مقدار قيمتها؟ نقيسها من خلال كمية ما يكمن فيها من «جوهر مُشكِّلٍ للقيمة»، كمية العمل. أما كمية العمل ذاتها فتقاس بمدته.

وبدوره يتخذ وقت العمل من أجزاء الزمن، على غرار الساعة واليوم، إلخ. مقياساً له.

وقد يظن المرء أنه إذا كانت قيمة سلعة ما تتحدد من خلال كمية العمل التي بذلت من أجل إنتاجها، فستكون أكثر قيمة كلما كان العامل أكثر خمولاً وأقل براعة، لأنه يحتاج إلى وقت أطول لإنتاجها. إلا أن العمل الذي يشكل جوهر القيم هو عمل بشري متشابه، هو بذل لذات قوة العمل البشرية. وهنا تعتبر مجمل قوة عمل المجتمع، تلك القوة المتجسدة في قيم عالم السلع، قوة العمل البشرية نفسها تماماً، برغم من أنها مؤلفة من قوى عمل فردية لا تحصى. فكل واحدة من قوى العمل الفردية هذه هي نفس قوة العمل البشرية، مثلها مثل قوى العمل البشرية الأخرى، طالما تمتعت بطابع متوسط - قوة عمل اجتماعية وفعلت فعلها، بما هي، كمتوسط - قوة عمل اجتماعية، أي لا تحتاج في إنتاج سلعة أكثر من معدل وقت العمل الضروري أو الضروري اجتماعياً فقط. إن وقت العمل الضروري اجتماعياً هو الوقت اللازم لإنتاج قيمة استعمالية ما في ظل شروط الإنتاج الاجتماعية - الاعتيادية ومدى المعدل المجتمعي من المهارة وشدة العمل السائدة. ولعل إدخال أنوال النسيج البخارية إلى إنجلترا، على سبيل المثال، قد خفض إلى النصف، مقارنة بالسابق، العمل اللازم لتحويل كمية محددة من الخيوط إلى نسيج. ومع أن الحائك الإنجليزي قد احتاج، واقع الأمر، إلى ذات وقت العمل كما في السابق، لإحراز هذا التحول، إلا أن نتاج ساعة عمله الفردي لم يعد الآن يمثل سوى نصف ساعة من العمل الاجتماعي وليهبط بالتالي إلى نصف قيمته السابقة.

إذاً هي فقط كمية العمل الضروري اجتماعياً أو وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج قيمة استعمالية هو من يحدد مقدار قيمتها. فالسلعة المفردة تعتبر هنا، بشكل عام، نموذجاً عادياً لصنفها. وعليه فإن السلع التي تتضمن كميات متساوية من العمل أو يُمكن إنتاجها في نفس وقت العمل، تتمتع بذات المقدار من القيمة. وتتناسب قيمة سلعة ما مع قيمة كل سلعة أخرى مثل تناسب وقت العمل الضروري لإنتاجها مع وقت العمل الضروري لإنتاج الأخرى. (ص. ٥٢ - ٥٤)

[...]

ويمكن لشيء ما أن يكون قيمة استعمالية، دون أن يكون قيمة في حد ذاته. وهذا هو الحال حين لا تتوفر فائدته للناس من خلال عمل. هكذا الأمر بالنسبة للهواء والأرض البكر والمراعي الطبيعية والغابات البرية، إلخ. ويمكن لشيء ما أن يكون نافعاً ونتاج عملي بشري من دون أن يكون سلعة. فمن يلبي حاجاته الخاصة من خلال ناتج عمله، يخلق حقاً قيمة استعمالية، ولكن ليس سلعة. ولكي يُنتج سلعة، يتعين عليه أن لا يُنتج قيمة استعمالية فحسب، بل وايضاً قيمة استعمالية للآخرين، قيمة استعمالية اجتماعية. [ولكن ليس للآخرين وحسب. ففلاح القرون الوسطى اعتاد أن يُقدم إيجار الأرض

السنوي إلى السيد الإقطاعي في شكل حبوب، وعُشر الحبوب لرجل الدين. ولكن لا الإيجار السنوي في شكل حبوب ولا عُشر الحبوب أصبحت من خلال ذلك سلعة كونها أُنتجت من أجل آخرين. فلكي يصبح المُنتج سلعة يتعين عليه أن ينتقل إلى الآخر، ذلك الآخر الذي يخدمه المنتج كقيمة استعمالية، وذلك من خلال المبادلة.] وأخيراً ما من شيء يمكن أن يكون قيمة تبادلية ما لم يكن شيئاً استعمالياً. فإذا كان عديم الفائدة، هكذا أيضاً حال العمل المستثمر فيه، فلا يعد عملاً ولا يشكل بالتالي قيمة. (ص. ٥٥)

ثانياً الطابع المزدوج للعمل المتجسد في السلع

في البدء تراءت لنا السلعة كمركب ثنائيّ، كقيمة استعمالية وقيمة تبادلية. وقد ظهر لاحقاً أن العمل أيضاً، طالما تم التعبير عنه بالقيمة، لم يعد يتمتع بذات الخصائص التي تُعزى إليه بوصفه منتجاً للقيم الاستعمالية. هذه الطبيعة المزدوجة للعمل المتضمن في السلعة كنت أنا البادئ في التدليل عليها بشكل انتقادي. وبما أن هذه النقطة هي نقطة الانطلاق التي يتمحور حولها فهم الاقتصاد السياسي، يُفترض هنا التعمق فيها أكثر.

لنأخذ سلعتين، معطفاً و ١٠ أذرع من قماش الكتان مثلاً. تتمتع الأولى بضعف قيمة الثانية، بحيث إذا كانت ١٠ أذرع قماش الكتان = ن، فإن المعطف = ٢ ن.

المعطف هو قيمة استعمالية تلبي حاجة محددة. ولكي يتم إنتاجه، يحتاج الأمر إلى نمط معين من العمل المنتج الذي تتحدد طبيعته وفقاً لغايته وطريقة تشغيله وموضوعه ووسائله ونتيجته. أما العمل الذي تتجلى منفعته هكذا في القيمة الاستعمالية لمنتوجه أو في أن منتوجه هو قيمة استعمالية، فنطلق عليه باختصار عملاً نافعاً. ومن وجهة النظر هذه يتم معاينته دائماً من منظور تأثيره النافع.

ومثلما أن المعطف وقماش الكتان هما قيمتان استعماليتان مختلفتان نوعياً، هكذا أيضاً يختلف العملان اللذان يوفران وجودهما، نوعياً - الخياطة والنسج. ولو لم يكن هذان الشيئان، نوعياً، قيمتين استعماليتين مختلفتين، وبالتالي نتاج عملين مفيدين مختلفين نوعياً، لما أمكن لهما أبداً أن يتواجها كسلع. فالمعطف لا يُبادل بمعطف، والقيمة الاستعمالية ذاتها لا تبادل بذات القيمة الاستعمالية.

ويظهر في كلية [من الكل-م] القيم الاستعمالية أو أجساد السلع المختلفة كلية لا تقل تنوعاً من حيث الجنس والنوع والعائلة والصنف، تشكيلة من الأعمال المفيدة المختلفة - أي تقسيم اجتماعي للعمل، وهو شرط وجودي لإنتاج السلع، بالرغم من أن إنتاج السلع بالمقابل، ليس شرطاً وجودياً لتقسيم العمل. وقد تميز المجتمع الهندي القديم بتقسيم اجتماعي للعمل من غير أن تتحول المنتجات إلى سلع. أو لنأخذ مثالاً أقرب: يتم في كل مصنع تقسيم العمل بشكل منظوم. إلا أن هذا التقسيم ليس وليد قيام العمال بتبادل منتوجاتهم الفردية. فقط منتوجات أعمال خاصة قائمة بذاتها ومستقلة عن بعضها البعض تتواجه بوصفها سلعاً. (ص. ٥٦ - ٥٧)

[...]

ومن هنا فإن العمل، كمشكل للقيم الاستعمالية وكعمل نافع، هو شرط وجودي للإنسان مستقل عن جميع أشكال المجتمع وهو ضرورة طبيعية أزلية من أجل الاستقلاب بين الإنسان والطبيعة، أي حتى تتوفر الحياة البشرية. (ص. ٥٧)

[...]

دعونا ننتقل الآن من السلعة، طالما أنها شيء استعمالي، إلى قيمة - السلعة.

كنا قد افترضنا أن للمعطف ضعف قيمة قماش الكتان. إلا أن ذلك ليس سوى فرق كمي محض لا يسترعي انتباهنا بداية. ولكن علينا أن نستذكر أنه في حال كانت قيمة معطف تعادل ضعف قيمة ١٠ أذرع من قماش الكتان، فإن مقدار قيمة ٢٠ ذراعاً من قماش الكتان يُعادل مقدار قيمة معطف. فمعطف وقماش الكتان، من حيث كونهما قيماً، هما شيئان من ذات الجوهر وتعبيران موضوعيان عن عمل متكافئ. غير أن الخياطة والنسج تمثلان، نوعياً، عملين مختلفين. [...] وبصرف النظر عن الطابع العياني للفعل الإنتاجي وبالتالي عن الطابع النافع للعمل، فهو ليس أكثر من بذلٍ لقوة عمل بشرية. فالخياطة والنسج، بالرغم من كونهما فعلان منتجان مختلفان نوعياً، إلا أنهما بذلٌ منتج لدماغ وعضلات وأعصاب وأيادٍ بشرية، إلخ، وكلاهما بهذا المعنى عمل بشري. إنهما ليسا سوى شكلين مختلفين لبذل قوة عمل بشرية. ومع ذلك لا بد لقوة العمل البشرية هذه أن تكون، تقريباً، قد بلغت تلك الدرجة من التطور التي تمكن من بذلها بهذا الشكل أو ذاك. إلا أن قيمة السلعة تمثل عملاً بشرياً بذاته، بذلاً لعمل بشري بالأساس. وكما هو الحال في مجتمع برجوازي، حيث يلعب جنرال أو مصرفي دوراً كبيراً، في حين يلعب الإنسان بما هو، في المقابل، دوراً هزيلاً جداً، كذلك الأمر هنا أيضاً بالنسبة للعمل البشري. فهو بذلٌ لقوة عمل بسيطة يتمتع بها في المعدل كل إنسان عادي في كينونته الحية البدنية، بمعزل عن أي تطور خاص. ليس هناك من شك في أن العمل العادي البسيط يغير طابعه تبعاً لاختلاف الأقطار والعهود الثقافية - الحضارية، إلا أنه واقع في مجتمع قائم. فالعمل الأكثر تعقيداً ليس سوى عمل بسيط مرفوع إلى أسٍّ أو على الأصح مضاعف، بحيث تُعادل كمية أقل من عمل أكثر تعقيداً كمية أكبر من عمل بسيط. ذلك أن هذا الاختزال دائم الحدوث، فهذا ما تدل عليه التجربة. وقد تمثل سلعةٌ نتاج أكثر الأعمال تعقيداً، إلا أن قيمتها تضعها في منزلة نتاج عمل بسيط ولتمثل بالتالي كمية محددة من عمل بسيط فقط. فالنسب المختلفة التي بفعلها تُختزل أنماط العمل المختلفة إلى عمل بسيط بوصفه وحدة قياسها،

أن تتجلى إلا في سياق العلاقة الاجتماعية بين سلعة وأخرى. لقد انطلقنا واقع الأمر من قيمة المبادلة أو علاقة التبادل بين السلع بغية الكشف عن قيمتها المتوارية فيها. أما الآن فيتعين علينا العودة إلى الشكل الذي تتجلى فيه القيمة هذه.

الكل يعلم، مهما بلغت بالمرء درجة الجهل، أن السلع تمتلك شكل قيمة مشترك يقف على تناقض صارخ من الأشكال الطبيعية الزاهية لقيمها الاستعمالية - الشكل النقدي. وهنا حري القيام بِما لم يسع الاقتصاد البرجوازي حتى مجرد محاولة القيام به، ألا وهو إثبات أصل هذا الشكل النقدي، أي متابعة تطور تعبير القيمة الكامن في علاقة القيمة بين السلع انطلاقاً من شكله الأكثر بساطة والأقل وضوحاً وانتهاء بالشكل النقدي المبهر. وبذلك يكون في ذات الوقت قد حُلَّ لغز المال.

على ما يبدو أن علاقة القيم الأبسط هي علاقة القيم القائمة بين سلعة منفردة وأخرى من نوع مختلف، بغض النظر عن النوع. وعليه فإن علاقة القيم بين سلعتين تقدم أبسط تعبير لقيمة سلعة منفردة.

رابعاً الطابع الصنمي (الفيتيشي) للسلعة وسره

تبدو سلعة ما للوهلة الأولى شيئاً عادياً وبديهياً. إلا أن تحليلها يكشف عن كونها شيئاً معقداً جداً زاخراً بالسفسطة والمغالطات الغيبية [الميتافيزيقية - م.] والمراوغات اللاهوتية. وطالما كانت قيمة استعمالية، فليس هناك من غموض يكتنفها، سواء نظرت إليها من زاوية أنها تلبي من خلال خواصها حاجات بشرية أو أنها تحظى بهذه الخواص فقط كنتاج عمل بشري. من الواضح تماماً أن الإنسان يقوم من خلال عمله بتغيير أشكال المواد المتوفرة في الطبيعة على نحو يجعلها مفيدة له. فشكل الخشب، على سبيل المثال، يتغير حين نصنع منه طاولة. ومع ذلك تبقى الطاولة خشباً، شيئاً حسياً مألوفاً. ولكن حالما ظهرت الطاولة كسلعة، فسرعان ما تتحول إلى شيء يقع، بالمعنى الحسي، خارج نطاق الإدراك الحسي العادي. فهي لا تكتفي بالوقوف على أرجلها على الأرض وحسب، بل تواجه جميع السلع الأخرى واقفة على رأسها باعثة من رأسها الخشبي أفكاراً غريبة هي أكثر غرابة مما لو كانت هي بمحض إرادتها قد شرعت بالرقص. (ص. ٨٥)

[...]

إذاً من أين ينبثق الطابع الغامض لمنتوج العمل حالما يتخذ شكل سلعة؟ على ما يبدو من هذا الشكل ذاته. إذ يحصل تكافؤ الأعمال البشرية على الشكل الموضوعي تكافؤ مادية القيمة التبادلية لمنتجات العمل، ويحصل مقياس إنفاق قوة العمل البشرية من خلال مدتها الزمنية على شكل مقدار قيمة منتجات العمل، وأخيراً تحصل علاقات المنتجين، والتي في إطارها يتم تفعيل تلك الأحكام الاجتماعية لأعمالهم، على شكل يتم تحديدها من خلال عملية اجتماعية خلف ظهر المنتجين ولتبدو لهم بالتالي كما لو كانت قائمة من خلال العرف والتقاليد. وتجنباً للتعقيد، نود في ما يلي اعتبار كل نمط من أنماط قوة العمل كونه عمل بسيط وذلك بغية تحاشي عناء الاختزال فقط.

إذاً كما هو في حال قيمتيّ معطف وقماش كتان، حين تم تجريدهما من الفرق في قيمتيهما، كذلك الأمر بالنسبة للأعمال التي تتمثل في هذه القيم، أي نجرده من الفرق بين شكليه النافعين، الخياطة والنسج. وكما أن القيم الاستعمالية لمعطف وقماش كتان هي صلات لأفعال محددة الهدف ومنتجة مع القماش والغزل، في المقابل فإن قيمتا معطف وقماش كتان مجرد عمل هلامي القوام متجانس، ولذلك أيضاً لا تصح الأعمال الكامنة في هاتين القيمتين من خلال علاقتها الإنتاجية بالقماش والغزل، بل فقط كمجرد استنفاذ لقوة عمل بشرية. تشكل الخياطة والنسج عناصر بناء القيم الاستعمالية للمعطف وقماش الكتان وبالذات من خلال اختلاف نوعيهما. وهي فقط جوهر قيمة المعطف وقيمة قماش الكتان شريطة تجردها من نوعيتها الخاصة وامتلاك كليهما نوعية متشابهة، ألا وهي نوعية العمل البشري. (٥٨ - ٦٠)

[...]

إذا، واستناداً إلى القيمة الاستعمالية، ينطبق العمل الكامن في السلعة من ناحية نوعية فقط، وينطبق، استناداً إلى مقدار القيمة، من ناحية كمية فقط، وذلك بعد أن تم اختزاله إلى عمل بشري خالٍ من النوعية. وهناك يتعلق الأمر بكيفية وماهية العمل، في حين يتعلق الأمر هنا بمقداره ومدته. ولأن مقدار قيمة السلعة يمثل فقط كمية العمل المختزن فيها، يترتب على سلع بدرجة محددة أن تكون دائماً قيماً متساوية المقادير. (ص. ٦٠)

ثالثاً شكل القيمة أو القيمة التبادلية

تُولد السلع في شكل قيم استعمالية أو أجساد سلع، كالحديد أو قماش الكتان أو القمح، إلخ. وهذا هو شكلها الطبيعي المألوف. إلا أنها تُعدُّ سلعاً فقط لأنها شيئان في آن واحد: شيء معد للاستعمال وفي ذات الوقت شيء ذو قيمة. ولهذا تظهر كسلع فقط أو تتمتع بشكل سلع فقط، طالما تمتعت بشكل مزدوج، شكل طبيعي وشكل قيمة.

تتميز مادية قيمة السلع عن الأرملة اللعوب من خلال كون المرء لا يعرف أين يحظى بها. وفي تناقض مباشر مع مادية جسد السلع الحسي الخشن، لا تدخل ذرة مادة طبيعية في مادية قيمتها. وبناء عليه قد يطيب للمرء أن يُدوِّر ويُقلِّب سلعة ما كما يحلو له، ستبقى غير قابلة للإدراك كشيء ذي قيمة. ولكن دعونا نتذكر أن السلع لا تتمتع سوى بمادية قيمتها، طالما كانت تعبيراً عن ذات الوحدة الاجتماعية، العمل البشري، أي أن مادية قيمتها هي محض اجتماعية، بحيث أنه من البديهي أيضاً أنها لا تستطيع

علاقة اجتماعية بين منتجات العمل.

إذاً يكمن غموض شكل السلعة ببساطة، في أنه يعكس إلى البشر الخواص الاجتماعية لعملهم الذاتي في صورة خواص مادية لمنتوجات العمل ذاتها، كخواص طبيعية اجتماعية لهذه الأشياء، ومن هنا أيضاً العلاقة الاجتماعية للمنتجين مع مجمل العمل كعلاقة اجتماعية بين أشياء موجودة خارجهم.

ومن خلال هذا البدل تصبح منتجات العمل سلعاً، أشياء، بالمعنى الحسي، تقع خارج نطاق الإدراك الحسي العادي، أو اجتماعية. وعلى هذا النحو لا يُقدِّم المنتج نفسه انطباع الضوء لشيء ما على العصب البصري كإثارة فاعلية - ذاتية، بل كشكل مفعولي - موضوعي لشيء ما خارج نطاق العين. ولكن ما يتم في فعل الرؤية أن ضوءاً صادراً عن شيء ما، عن الجسم الخارجي، يتم فعلياً إسقاطه على شيء آخر، على العين. إنها علاقة مادية - طبيعية بين شيئين ماديين - طبيعيين. في المقابل لا صلة لشكل السلعة وعلاقة القيمة التي تتجلى فيها بين منتوجات العمل، بطبيعة السلعة المادية والعلاقات الشيئية المتولدة عنا بتاتاً. إنها فقط العلاقة الاجتماعية المحددة بين الناس والتي تتخذ، بالنسبة لهم، الشكل الذهني - الوهمي للعلاقة بين الأشياء. وعليه، وبغية العثور على قياس للتمثيل، يتعين علينا اللجوء إلى المنطقة الضبابية من عالم الأديان، حيث تبدو هنا منتوجات العقل البشري كائنات مستقلة تتمتع بحياة ذاتية وعلى علاقة في ما بينها ومع البشر. وهذا ما أطلقت عليه تسمية الصنمية، تلك التي تلتصق بمنتوجات العمل حالما تم إنتاجها كسلع، ولذلك متعذر فصلها عن إنتاج السلع.

وينبثق هذا الطابع الصنمي لعالم السلع، كما أظهر التحليل أعلاه، عن الطابع الاجتماعي الخاص للعمل الذي ينتج سلعاً.

وعموماً لا تصبح الأشياء النافعة أو المعدة للاستخدام سلعاً، إلا لأنها منتوجات أعمال خاصة تمارس بشكل مستقل عن بعضها البعض. ويشكل مركب هذه الأعمال الخاصة حاصل العمل الاجتماعي. ولأن التواصل الاجتماعي بين المنتجين يحصل فقط من خلال تبادل منتوجات عملهم، فلا تظهر الخواص الاجتماعية المميزة لأعمالهم الخاصة إلا في إطار هذا التبادل. أو أن الأعمال الخاصة تعمل واقع الأمر فقط كأجزاء من حاصل العمل الاجتماعي من خلال العلاقات التي يضع التبادل في سياقها منتوجات العمل وبواسطتها المنتجين. ولذلك يبدو للمنتجين أن العلاقات الاجتماعية لأعمالهم الخاصة ليست إلا ما تبدو عليه حقاً، أي بكلمات أخرى ليس كعلاقات اجتماعية مباشرة بين الأشخاص في عملهم ذاته، بل كعلاقات موضوعية بين الأشخاص وعلاقات اجتماعية بين الأشياء. (ص. ٨٦ - ٨٧)

الفصل الرابع
تحوّل النقد إلى رأس مال

أولاً الصيغة العامة لرأس المال

إن تداول السلع هو نقطة انطلاق رأس المال. فإنتاج السلع والتداول المتطور للسلع، أي التجارة، تشكل الشروط التاريخية التي ينشأ في ظلها رأس المال. وفي القرن السادس عشر تُدشن التجارة والسوق العالميان بداية التاريخ الحديث لتطور رأس المال.

لنصرف النظر عن المضمون المادي لتداول السلع، وعن تبادل مختلف القيم الاستعمالية، ولنعاين فقط الأشكال الاقتصادية التي تنتجها هذه العملية، حينئذ سنجد أن النقد هو ناتجها النهائي. هذا الناتج النهائي لتداول السلع هو أول وجه من أوجه رأس المال.

[...]

وبداية يختلف النقد، من حيث كونه نقداً، عن النقد، من حيث كونه رأس مال، من خلال شكل تداولهما المختلف فقط.

فالشكل المباشر لتداول السلع هو: سلعة - نقد - سلعة (س - ن - س)، أي تحول السلعة إلى نقد وَردِّ النقد إلى سلعة، أي بيع بغرض الشراء. وعوضاً عن هذا الشكل، هناك شكل ثانٍ مختلف بشكل خاص، شكل نقد - سلعة - نقد (ن - س - ن)، أي تحول النقد إلى سلعة وَردِّ السلعة إلى نقد، أي شراء بغرض البيع. ويتحول النقد، الذي يصف بحركته هذا التداول الأخير، إلى رأس مال، ويصبح رأس المال، وهو، وفقاً لغايته، رأس مال أصلاً. (ص. ١٦١ - ١٦٢)

[...]

صحيح أن عملية التداول (ن - س - ن) ربما كانت ظاهرياً تافهة وبلا مضمون، وذلك في حال أراد المرء بشكل التفافي مبادلة ذات قيمة النقد بذات القيمة، أي مبادلة ١٠٠ جنيه استرليني لقاء ١٠٠ جنيه إسترليني. (ص. ١٦٢)

[...]

تنطلق دورة (س - ن - س) من الحد الأقصى لسلعة وتنتهي بالحد الأقصى لسلعة أخرى، تخرج من التداول وتؤول إلى الإستهلاك. فالاستهلاك، أي تلبية الاحتياجات

هو الغاية. خلاصة القول، أن القيمة الاستعمالية هي لذلك غايته النهائية. في المقابل، تنطلق دورة (ن - س - ن) من الحد الأقصى للنقد وتنتهي بحد أقصى جديد من النقد. ومن هنا فإن دافعها المحرك وغايتها المتوخاة هي القيمة التبادلية ذاتها. ففي التداول السلعي البسيط يتمتع كلا الحدين بذات الشكل الاقتصادي. فكلاهما سلعة، ناهيك عن كونهما سلعتين تتمتعان بذات المقدار من القيمة. إلا أنهما قيمتان استعماليتان مختلفتان نوعياً، على سبيل المثال الحبوب والثياب. فتبادل المنتوجات، تبدل المواد المختلفة والتي يتجلى فيها العمل الاجتماعي، تشكل هنا مضمون الحركة. ويختلف الأمر في حال تداول (ن - س - ن)، إذ يبدو للوهلة الأولى بلا مضمون، كونه نوعاً من الحشو ليس إلا. فكلا الحدين يتمتعان بذات الشكل الاقتصادي، كلاهما نقد، أي قيمتان استعماليان لا تختلفان من ناحية نوعية، فالنقد ليس سوى الشكل المتحول للسلع والذي تتلاشى فيه قيمها الاستعمالية. فقط ١٠٠ جنيه استرليني لقاء قطن، ثم مرة أخرى مبادلة ذات القطن لقاء١٠٠ جنيه استرليني، أي مبادلة النقد بالنقد بطريقة ملتوية، الشيء بالشيء ذاته، تبدو أيضاً عملية عبثية وعديمة الجدوى. فاختلاف مبلغ من النقد عن آخر لا يكون إلا بالمقدار. ومن هنا فإن عملية (ن - س - ن) لا تستمد محتواها من الفرق النوعي بين حديها، إذ أن كلاهما نقد، بل من الفرق الكمي بينهما فقط. ففي نهاية الأمر يتم سحب من التداول نقداً أكثر مما كان قد وضع فيه بداية. فالقطن الذي تم شراؤه بِ ١٠٠ جنيه استرليني، يتم، مثلاً، بيعه بِ ١٠٠ + ١٠ جنيه، أو ١١٠ جنيهات. وعليه يكون الشكل التام للعملية هو (ن - س - نَ)، حيث نَ = ن + Δ ن، أي المبلغ المدفوع أصلاً ومقدار إضافي. هذه المقدار الإضافي أو الفائض على القيمة الأصلية هو ما أطلق عليه فائض القيمة (surplus value). فلا تحافظ القيمة المدفوعة أصلاً على ذاتها في التداول وحسب، بل فيه تُغيرُ مقدار قيمتها، تُضيف إلى ذاتها فائض قيمة أو تنمي نفسها. وهذه الحركة تحولها إلى رأس مال. (ص. ١٦٤ - ١٦٥)

[...]

[...] إن التداول السلعي البسيط - البيع من أجل الشراء - يخدم وسيلة لتحقيق غاية نهائية تقع خارج نطاق التداول، وهو تَمَلّك قيماً استعمالية، وتلبية احتياجات. في حين أن تداول النقد كرأسمال هو غاية بذاته، إذ أن استغلال القيمة يتحقق فقط في إطار هذه الحركة المتجددة باستمرار. وعليه فإن حركة رأس المال لا حدّ لها. (ص. ١٦٧)

[...]

إن الأشكال المستقلة، الأشكال النقدية، التي تتخذها قيمة السلع في سياق التداول البسيط، تحقق فقط تبادل السلع ثم لا تلبث أن تتلاشى في النتيجة النهائية. في المقابل وفي تداول (ن - س - ن)، يعمل كلاهما، السلعة والنقد، فقط كشكلي وجود مختلفين للقيمة ذاتها، النقد من حيث كونه الشكل العام لوجود القيمة، والسلعة من حيث كونها الشكل الخاص لوجود القيمة، أو شكل وجودها المُقنّع على نحو ما. وتنتقل القيمة، بشكل مستديم، من شكل إلى آخر دون أن تغيب في هذه الحركة وتتحول هكذا إلى كينونة ذاتية الحركة. وإذا ما ثَبَّتَ المرء الشكلين الخاصين اللذين تتخذهما القيمة المتنامية بالتناوب في دورة حياتها، حينئذ يحصل المرء على التعريفيين التاليين: رأس المال هو نقد، ورأس المال هو سلعة. إلا أن القيمة، واقع الأمر، تصبح هنا الذات الفاعلة في عملية تقوم في إطارها بتغيير مقدارها من خلال استبدال مستديم للأشكال من نقد وسلع ومولدة من ذاتها، كقيمة أصلية، فائض قيمة، وبالتالي منمية ذاتها بذاتها. فالحركة التي تضيف فيها القيمة فائض قيمة، هي حركتها الذاتية، والانتفاع بها إذاً انتفاع ذاتي. لقد تمتعت بخاصية خفية، خاصية وضع قيمة، لإنها هي قيمة في حد ذاتها. تنجب أطفالاً أحياء أو على الأقل تضع بيضاً ذهبياً. (ص. ١٦٨ - ١٦٩)

[...]

إذاً تصبح القيمة قيمة سيرورية، نقداً سيرورياً، ونظير ذلك رأس مال. فهي تنشأ من التداول وتعود إليه، وفيه تحافظ على نفسها وتتكاثر، تخرج منه ثانية مضاعفة وتعاود الدورة من جديد وبلا انقطاع. ن - نَ، نقد يُولِّد نقداً - money which begets money - ينص وصف رأس المال، كما ورد على لسان مفسريه الأوائل، المركنتليين. صحيح أن الشراء من أجل البيع، أو بشكل أدق، الشراء من أجل البيع بثمن أعلى، (ن - س - نَ)، يبدو نوعاً من رأس المال فقط، رأس مال التاجر، شكلاً مميزاً، إلا أن رأس المال الصناعي هو أيضاً نقد يتحول إلى سلعة ومن خلال بيعها يعود وقد تحول إلى نقد أكثر. أما العمليات التي تحصل مثلاً في الفاصل الواقع بين البيع والشراء خارج نطاق التداول، فلا تؤثر من قريب أو بعيد في شكل الحركة هذا. ففي رأس المال الربوي تعرض نفسها أخيراً عملية التداول (ن - س - نَ) بشكل مختصر، إذ أن نتيجتها وبلا توسطات، أي بشكل مقتضب على نحو ما، كَ (ن - نَ)، أي في شكل نقد يساوي نقداً أكثر، وقيمة أكبر من ذاتها.

واقع الأمر إذاً أن (ن - س - نَ) هي الصيغة العامة لرأس المال، كما يظهر مباشرة في عملية التداول. (ص. ١٧٠)

ثانياً تناقضات الصيغة العامة

[...]

ينبغي تفسير تحوّل النقد إلى رأس المال على أساس القوانين المقصورة على تبادل السلع، بحيث يتم اعتبار تبادل السلع المتساوية نقطة إنطلاق. فصاحبنا مالك النقد، والذي لا يزال بعد يرقانة رأسمالي، مضطر إلى شراء السلع بقيمتها وبيعها بقيمتها،

إلا أن عليه في نهاية الأمر أن ينتزع منها قيمة أكبر مما أقحم فيها. فاكتمال نموه يجب أن يحدث في نطاق عملية التداول، أو لا يجب. هذه هي شروط المسألة. «هاهنا رودوس ... فلتقفز هنا!» Hic Rhodus, hic salta!. (ص. ١٨٠ - ١٨١)

ثالثاً شراء وبيع قوة العمل

إن تغير قيمة النقد، الذي يفترض به أن يتحول إلى رأس مال، لا يمكن أن تحدث في هذا النقد ذاته، إذ أنه كوسيلة شراء أو وسيلة دفع لا يحقق سوى ثمن السلعة التي يشتريها أو يُسدد ثمنها، في حين أنه مستمسكاً بشكله الخاص، يتحجر في مقدار قيمة لا يتغير. كذلك لا يمكن أن يصدر التغير عن فعل التداول الثاني، إعادة بيع السلعة، إذ أن هذا الفعل لا يفعل سوى تحويل السلعة من الشكل الطبيعي إياباً إلى الشكل النقدي. فالتغير لا بد له وأن يحصل إذاً مع السلعة، والتي يتم شراؤها في الفعل الأول من التداول (ن - س)، وليس مع قيمتها، إذ يتم تبادل سلع متساوية وثمن السلعة يُسدد حسب قيمتها. إذاً لا يمكن للتغيير أن ينبثق سوى عن قيمتها الاستعمالية ذاتها، أي عن الاستهلاك. وبغية انتزاع قيمة من استهلاك سلعة، فلا بد لصاحبنا مالك النقد من حظ يحالفه فيعثر على سلعة في مجال التداول، في السوق، تمتلك قيمتها الاستعمالية الخاصية المميزة التي تجعل منها مصدراً للقيمة، والتي يكون استهلاكها الفعلي يمثل في حد ذاته تشيئاً للعمل وبالتالي خلقاً للقيمة. ويعثر صاحب العمل في السوق على مثل هذه السلعة المحددة - في القدرة على العمل أو قوة العمل.

ندرك قوة العمل أو القدرة على العمل كونها خلاصة القدرات البدنية والروحية - الذهنية الموجودة في الوجود الجسدي للشخصية الإنسانية الحية والتي يقوم الإنسان باستخدامها كلما قام بإنتاج قيم استعمالية أياً كان نمطها.

ولكي يجد مالك النقد قوة العمل كسلعة في السوق، حينئذ لا بد من توفر شروط متعددة. إذ لا يتضمن تبادل السلع فعلياً أية علاقات تبعية سوى تلك المنبثقة عن طبيعته الذاتية. وبناء عليه لا يمكن لقوة العمل هذه أن تكون حاضرة في السوق، إلا ولأن الشخص المالك لقوة العمل هذه يقوم بعرضها أو بيعها كسلعة. وحتى يتسنى لمالكها أن يبيعها كسلعة، عليه أن يكون قادراً على التصرف بها، أي أن يكون مالكاً حراً لقدرته على العمل ولشخصه. فهو ومالك النقد يتقابلان في السوق وتنشأ بينهما علاقة كمالكين متساويين للسلع، ولا فرق بينهما سوى أن أحدهما هو الشاري والآخر هو البائع، وكلاهما من ناحية قانونية، متساويان. يتطلب استمرار هذه العلاقة أن يقوم مالك قوة العمل أن يبيعها دائماً لفترة محددة فقط، لأنه إن باعها في صفقة واحدة، مرة وإلى الأبد، حينئذ يكون قد باع نفسه وتحول من حر إلى عبد ومن مالك لسلعة إلى سلعة. فهو كشخص، عليه على الدوام التعاطي مع قوة عمله على أنها ملكه الخاص وبالتالي سلعته الخاصة. وهذا لا يمكنه القيام به إلا إذا وضعها دائماً تحت تصرف الشاري بشكل مؤقت فقط، لفترة زمنية محددة، يتركها للاستهلاك، أي أنه لا يتخلى عن امتلاكه لها من خلال بيعها.

أما الشرط الجوهري الثاني الذي يجب توفره حتى يعثر مالك النقد على قوة العمل كسلعة في السوق، فتتمثل في أن على مالكها، بدلاً من قيامه ببيع سلع كان قد تجسد فيها عمله، أن يقوم بعرض قوة عمله ذاتها، تلك التي لا تتواجد سوى في وجوده الجسدي الحي، كسلعة للبيع.

ولكي يبيع المرء سلعاً تختلف عن ما يمتلكه من قوة عمل، لا بد له بالطبع من امتلاك وسائل إنتاج، على سبيل المثال مواد خام وأدوات عمل، إلخ. فليس بوسعه عمل حذاء من غير جلد. وعلاوة على ذلك يحتاج إلى وسائل معيشية. فليس بوسع أحدٍ، ولا حتى موسيقي مستقبلي واعد، أن يعتاش من منتوجات مستقبلية، أي ليس من قيم استعمالية أيضاً، لم يكتمل إنتاجها بعد. وكما هو الحال منذ ظهوره على مسرح الحياة، لا بد للإنسان أن يستهلك يومياً قبل وخلال قيامه بالإنتاج. فإذا ما حصل وتم إنتاج المنتوجات كسلع، حينئذ ينبغي بيعها بعد أن أصبحت منتجة ولا يمكنها تلبية احتياجات المنتج إلا بعد بيعها. وإلى زمن الإنتاج ينضم الزمن الضروري للبيع.

إذا على مالك النقد، بغية تحويل النقد إلى رأس مال، أن يجد العامل الحر في سوق السلع، حراً بالمعنى المزدوج، يمتلك كشخص حر قوة عمله كسلعة خاصة به، من جهة، ومن جهة أخرى ليس عليه بيع سلع أخرى، غير مقيد بشيء، متحرر من جميع الأشياء الضرورية لتحقيق قوة عمله. (ص. ١٨١ - ١٨٣)

[...] لا تنتج الطبيعة مالكي نقد أو سلع، من جهة، ومن جهة أخرى مجرد مالكين لقوى عملهم الذاتية. فهذا الحال ليس وليد التاريخ الطبيعي ولا هو نتاج اجتماعي مشترك عبر جميع العصور التاريخية. إنه على ما يبدو نتيجة في حد ذاتها لتطور تاريخي سابق، نتاج الكثير من التحولات الاقتصادية، نتيجة انهيار سلسلة كاملة من تشكيلات الإنتاج الاجتماعي الأكثر قدماً. (ص. ١٨٣)

[...]

هذه السلعة المتميزة، قوة العمل، حري بنا الآن معاينتها عن قرب. فهي تمتلك قيمة، شأنها في ذلك، شأن جميع السلع. فكيف تتحدد هذه القيمة؟

يتم تحديد قيمة قوة العمل، شأن قيمة كل سلعة أخرى، من خلال وقت العمل اللازم لإنتاج وإعادة إنتاج هذه السلعة المحددة. ومن حيث كونها قيمة، تمثل قوة العمل ذاتها كمية محددة من متوسط العمل الاجتماعي المتجسد فيها فقط. فقوة العمل تتواجد فقط كاستعداد فطري لدى الكائن الحي. وإنتاجها يشترط إذاً وجوده. ولما كان وجود الفرد

مفترضاً أصلاً، فإن إنتاج قوة العمل يكمن في إعادة إنتاجه لذاته أو الحفاظ عليها. ومن أجل الحفاظ على ذاته، يحتاج الفرد الحي إلى كمية محددة من وسائل العيش. إذاً يذوب زمن العمل اللازم لإنتاج قوة العمل في زمن العمل اللازم لإنتاج وسائل العيش هذه، أو أن قيمة قوة العمل هي قيمة وسائل العيش اللازمة للحفاظ على مالكها. إلا أن قوة العمل تحقق ذاتها من خلال التعبير عن ذاتها فقط، ولا تنشط إلا في سياق العمل فقط. فمن خلال تشغيلها، من خلال العمل، يتم إنفاق كمية معينة من [جهد-م] عضلات وأعصاب ودماغ إنسانية، إلخ، وهو ما يتطلب تعويضها من جديد. هذا البذل المتزايد يستلزم إيراداً متزايداً. فإذا كان مالك قوة العمل قد عمل اليوم، فعليه أن يكون قادراً على تكرار نفس العملية غداً في ظل ذات الشروط من القوة والصحة. أي أن كمية وسائل المعيشة يجب أن تكون كافية للحفاظ على الفرد العامل كفرد عامل في وضعه الحياتي العادي. وتختلف الاحتياجات الطبيعية ذاتها، مثل المأكل والملبس والتدفئة والسكن، إلخ، وفقاً للخصائص المناخية وخصائص أخرى طبيعية للبلد. ومن جهة أخرى فإن حجم ما يُسمى بالاحتياجات الضرورية، مثل نمط تلبيتها، هو في حد ذاته نتاج تاريخي ويتوقف إلى حد كبير على درجة رقي بلد ما، ومن ضمن ذلك وبشكل جوهري أيضاً، على أية ظروف وبالتالي أية عادات وأعراف ومتطلبات حياتية تلك التي نشأت في ظلها طبقة العمال الأحرار. وعلى النقيض من السلع الأخرى، يتضمن إذاً تحديد قيمة قوة العمل عنصراً تاريخياً وأخلاقياً، بالنسبة لبلد محدد، وأيضا بالنسبة لحقبة زمنية محددة، فإن معدل وسائل العيش الضرورية هو مقدار مُحدد.

إن مالك قوة العمل هو مخلوق قابل للموت. فإذا ما أريد لحضوره في السوق أن يكون مستمراً، وهو ما يشترطه التحول المستمر للنقد إلى رأس مال، فما على مالك قوة العمل سوى تخليد نفسه، «كما يقوم كل فرد حي بتخليد نفسه من خلال التكاثر». فقوى العمل التي يفقدها السوق من خلال الاستهلاك والموت يستوجب دائماً تعويضها، على الأقل، بعدد مماثل من قوى عمل جديدة. إذاً يتضمن حاصل وسائل العيش الضرورية لإنتاج قوة العمل وسائل عيش التكميليين [من يحل محلهم-م]، أي أطفال العمال، بحيث تتمكن هذا السلالة من مالكي السلع المميزين من تخليد أنفسهم في سوق السلع.

ولكي يتم تعديل الطبيعة البشرية بشكل عام، بحيث تكتسب المهارة والقدرة في فرع معين من فروع العمل وتتحول إلى قوة عمل متطورة ونوعية، يحتاج الأمر إلى تعليم أو تربية محددة، وهذه من جانبها تكلف قدراً، قد يقل أو يكثر، من سلع معادلة. وتختلف تكاليف التعليم وفقاً لطبيعة قوة العمل المكتسبة تقريباً. فتكاليف التعليم هذه تبقى ضئيلة بالنسبة لقوة العمل المألوفة، أي أنها تندرج في نطاق القيم المنفقة على إنتاجها. (ص. ١٨٤ - ١٨٦)

[...]

يتشكل الحد الأخير أو الأدنى لقيمة قوة العمل من خلال قيمة كتلة من السلع والتي دون إمدادها اليومي لا يستطيع حامل قوة العمل، الإنسان، أن يجدد سيرورة حياته، أي من خلال قيمة وسائل العيش التي لا غنى عنها بدنيا - أو فيزيائياً. وإن حصل وأن هبط سعر قوة العمل أقل من هذا الحد الأدنى، حينئذ يهبط دون قيمته، إذ أنها، أي قوة العمل، لا تستطيع والحالة هذه أن تحافظ على نفسها وتتطور إلا في شكل ضامر فقط. إلا أن قيمة كل سلعة يتحدد من خلال وقت العمل اللازم لإنتاجها، حتى يمكن توريدها بكيفية عادية. (ص. ١٨٧)

[...]

في غضون ذلك أصبحنا نعرف طريقة تحديد القيمة التي يدفعها مالك النقد إلى مالك هذه السلعة المتميزة، قوة العمل. فالقيمة الاستعمالية التي يحصل عليها مالك النقد بالمقابل، تظهر فقط عند الاستعمال الفعلي، أي في عملية استهلاك قوة العمل. يقوم مالك النقد بشراء جميع الأشياء اللازمة لهذه العملية، على غرار المواد الخام، إلخ في سوق السلع ودفع ثمنها بالكامل. فعملية استهلاك قوة العمل هي في ذات الوقت عملية إنتاج للسلعة وفائض القيمة. ويحصل استهلاك قوة العمل، شأنه شأن أية سلعة أخرى، خارج نطاق السوق أو التداول. ولهذا نغادر هذا المحيط الصاخب الرابض على السطح والمسنودة إليه كل الإنظار، نغادره بصحبة مالك النقد ومالك قوة العمل، ونمشي في أعقابهما إلى حيث مكان الإنتاج المستور، وعلى مدخله يمكن قراءة: ممنوع الدخول لمن ليس له عمل No admittance except on business. وهنا لن يظهر للعيان كيف يقوم رأس المال بالإنتاج وحسب، بل وكيف يقوم المرء بإنتاج رأس المال ذاته أيضاً. إذ لا بد أخيراً من إماطة اللثام عن سر صناعة الفائض. (ص. ١٨٩)

الجزء الثالث: إنتاج فائض القيمة المطلق

الفصل السابع
معدل فائض القيمة

أولاً درجة استغلال قوة العمل

يتمثل فائض القيمة الذي كان رأس المال المدفوع مسبقاً (ر) قد استولده في إطار عملية الإنتاج أو الانتفاع من قيمة رأس المال المدفوع مسبقاً (ر)، يتمثل بداية في صورة فائض قيمة المنتج على حاصل قيمة عناصر إنتاجه.

ينقسم رأس المال (ر) إلى جزئين، مبلغ من المال/ النقد (ث) مخصص للإنفاق على وسائل الإنتاج، ومبلغ آخر من المال/ النقد (م) مخصص للإنفاق على قوة العمل. وتمثل (ث) ذلك الجزء من القيمة الذي تحول إلى رأس مال ثابت، في حين تمثل (م)

جزء القيمة الذي تحول إلى رأس مال متغير. فالأصل أن ر = ث + م، على سبيل المثال رأس المال المدفوع مسبقاً والبالغ ٥٠٠ جنيه استرليني = ٤١٠ جنيه استرليني + ٩٠ جنيه استرليني. وفي نهاية عملية الإنتاج تخرج سلعة تساوي قيمتها = ث + م + ف، حيث تمثل ف فائض القيمة، على سبيل المثال ٤١٠ جنيه استرليني + ٩٠ جنيه + ٩٠ جنيه استرليني. فرأس المال الأصلي (ر) كان قد تحول إلى (رَ)، ومن ٥٠٠ جنيه استرليني إلى ٥٩٠ جنيه استرليني. (ص. ٢٢٦)

[...]

لقد تسنى لنا أن نرى أن العامل ينتج خلال احدى مراحل عملية العمل قيمة قوة عمله فقط، أي قيمة وسائل عيشه الضرورية. [...] إذاً أطلق على ذلك الجزء من يوم العمل الذي تجري في سياقه [عملية- م] إعادة الإنتاج هذه، وقت العمل الضروري، والعمل المستثمر خلال هذه الفترة عملاً ضرورياً. ضروري للعامل كونه مستقل عن الشكل الاجتماعي لعمله. ضروري لرأس المال وعالمه لأن أساسهما يكمن في التواجد الدائم للعامل.

صحيح أن المرحلة الثانية من عملية العمل، حيث يتجاوز العامل حدود العمل الضروري، تكلف العامل عملاً، أي إنفاق قوة عمل، إلا أنها لا تشكل قيمة بالنسبة له، بل تشكل فائض قيمة تتبسم للرأسمالي بكل ما يمتلكه خلق من العدم من إغراء. أطلق على هذا الجزء من يوم العمل وقت العمل الفائض والعمل المستثمر به عمل فائض (surplus labour). وإذا كان بالشيء الحاسم بالنسبة لمعرفة القيمة بشكل عام كتبلور مجرد لوقت العمل، كمجرد عمل متشيئ، فيبقى حاسماً أيضاً بالنسبة لمعرفة فائض القيمة إدراكه كتبلور مجرد لوقت عمل فائض، كمجرد فائض عمل متشيئ. فقط الشكل، الذي في إطاره يتم انتزاع فائض العمل هذا من المنتج المباشر، العامل ، يميز بين تشكيلات المجتمع الاقتصادية، على سبيل المثال مجتمع العبودية عن مجتمع العمل المأجور. (ص. ٢٣٠ - ٢٣١)

[...] إن علاقة فائض القيمة برأس المال المتغير هي كما علاقة العمل الفائض بالعمل الضروري أو أن معدل فائض القيمة ف مقسومة على م = العمل الفائض مقسوماً على العمل الضروري. وكلا النسبتين تعبران عن العلاقة ذاتها في شكل مختلف، مرة في شكل عمل متشيئ، وأخرى في شكل عمل متسيل - نقدي.

ومن هنا فإن معدل فائض القيمة هو التعبير الدقيق عن درجة استغلال قوة العمل من قبل رأس المال أو العامل من قبل الرأسمالي. (ص. ٢٣١ - ٢٣٢)

الفصل الثامن
يوم العمل

أولاً حدود يوم العمل

[...] لنفترض أن الخط أ ــــ ب يمثل مدة أو طول وقت العمل الضروري، لنقل ٦ ساعات. وتبعاً لتمديد العمل متجاوزاً حدود الخط أ ب بساعة واحدة أو ٣ ساعات أو ٦ ساعات، إلخ، فسنحصل على الخطوط الثلاثة المختلفة:

يوم العمل الأول

أ ــــ ب ـ ت

يوم العمل الثاني

أ ــــ ب ـ ت

يوم العمل الثالث

أ ــــ ب ــــ ت

التي تمثل ثلاثة أيام عمل مختلفة قوامها ٧ و ٩ و ١٢ ساعة. أما خط الامتداد ب ت، فيمثل طول العمل الفائض. (ص. ٢٤٥)

[...]

صحيح أن يوم العمل ليس كمية ثابتة، بل مرنة، ومع ذلك لا يمكنه، من ناحية أخرى، التبدل سوى في نطاق حدود معينة. إلا أن حده الأدنى غير قابل للتحديد. ولكن إذا ما جعلنا خط الامتداد ب ت أو العمل الفائض = صفراً، حينئذ نحصل على حدٍ أدنى، أي على ذلك الجزء من اليوم الذي على العامل لزوماً أن يعمله من أجل المحافظة على ذاته. وفي ظل نمط الإنتاج الرأسمالي، لا يمكن للعمل الضروري سوى أن يشكل دائماً جزءاً من يوم عمله فقط، أي أن يوم العمل لا يمكن أن يختزل نفسه أبداً إلى هذا الحد الأدنى. في المقابل يتمتع يوم العمل بحد أقصى. وهو غير قابل للتمديد إلى أبعد من حد معين. ويتم تحديد هذا الحد الأقصى بشكل مزدوج. تارة من خلال الحاجز البدني لقوة العمل، إذ أن الإنسان لا يستطيع أن ينفق خلال اليوم الطبيعي المؤلف من ٢٤ ساعة سوى كمية محددة من الطاقة الحيوية. فلا يستطيع حصان مثلاً أن يعمل يومياً سوى ٨ ساعات فقط. ففي جزء من اليوم يتحتم على القوة الجسمانية الراحة والنوم، وفي جزء آخر يحتاج الإنسان إلى إشباع احتياجات بدنية أخرى من أكل واغتسال وملبس، إلخ. وخلافاً لهذا الحاجز البدني البحت، يصطدم تمديد يوم العمل

بحواجز أخلاقية. فالعامل يحتاج إلى وقت لإشباع احتياجات روحية - فكرية واجتماعية يتحدد حجمها وعددها من خلال المستوى الحضاري العام.

ومن هنا تتأرجح تغيرات يوم العمل في نطاق الحاجزين البدني والاجتماعي. إلا أن كلا الحاجزين يتمتعان بطبيعة مرنة جداً ويسمحان بأكبر قدر من هامش الحركة. وهكذا نجد أيام عمل قوامها ٨، ١٠، ١٢، ١٤، ١٦، ١٨ ساعة، أي متباينة جداً.

أقدم الرأسمالي على شراء قوة العمل وفقاً لقيمتها اليومية. فهو يمتلك قيمتها الاستعمالية خلال يوم عمل. وهو بذلك يكون قد اكتسب الحق في جعل العامل يعمل لحسابه خلال يوم واحد. ولكن ما هو يوم العمل؟ يبقى يوم العمل في جميع الأحوال أقل من يومٍ حياتي طبيعي. ولكن بأي مقدار؟ ويبقى للرأسمالي رأيه الخاص بالنسبة لأقصى درجة يمكن الوصول إليها ultima Thule، ذلك الحد الضروري ليوم العمل. وما الرأسمالي سوى صفة مجسدة لرأس المال. فروحه هي روح رأس المال. إلا أن رأس المال تدفعه غريزة حب البقاء الوحيدة ألا وهي غريزة التنامي، أي خلق فائض قيمة وأمتصاص أكبر قدر ممكن من فائض العمل بفعل الجزء الثابت منه، أي وسائل الإنتاج. فرأس المال عمل ميت تعود إليه الحياة كمصاص دماء يقوم على امتصاص العمل الحي فقط، وكلما امتص منه أكثر، كلما امتد عمره أطول. أما الوقت، الذي يُشغله العامل بعمله، فهو الوقت الذي يستهلك الرأسمالي خلاله قوة العمل التي ابتاعها منه. وإذا ما استهلك العامل الوقت المتاح له لمصلحته، فهو يقوم حينئذ بسرقة الرأسمالي.

فالرأسمالي يستند إذاً إلى قانون تبادل السلع. (ص. ٢٤٦ - ٢٤٧)

[...] ويؤكد الرأسمالي على حقه كشارٍ، وذلك حين يحاول، قدر الإمكان وحيثما كان، تمديد يوم العمل، بحيث يصنع من يوم عمل يوميّ عمل. ومن جهة أخرى تتضمن الطبيعة المحددة للسلعة المباعة قيداً على استهلاكها من خلال الشاري، في حين يؤكد العامل على حقه كبائع، وذلك حين يرغب في قصر يوم العمل على مدة عادية محددة. إذاً يحصل هنا تناقض في القوانين، حق مقابل حق، وكلاهما مثبتان بشكل متساوٍ من خلال قانون تبادل السلع. أما القول الفصل بين حقوق متساوية، فهو من نصيب القوة/ السلطة. وهكذا يتمثل في سياق تاريخ الإنتاج الرأسمالي التوحيد القياسي/ المعايرة ليوم العمل كصراع على قيود يوم العمل - صراع بين الرأسمالي الكلي، أي طبقة الرأسماليين، وبين العامل الكلي أو الطبقة العاملة. (ص. ٢٤٩)

الجزء الرابع: إنتاج فائض القيمة النسبي

الفصل العاشر:
مفهوم فائض القيمة النسبي

لقد اعتبرنا، حتى الآن، ذلك الجزء من يوم العمل الذي لا ينتج سوى معادلاً لقيمة قوة العمل المسددة من قبل رأس المال، مقداراً ثابتاً. وهو فعلياً كذلك في ظل شروط إنتاج محددة في طور تطور اقتصادي قائم للمجتمع. وقد أمكن للعامل أن يتعدى ساعات العمل الضرورية بالعمل ٢، ٣، ٤، ٦، إلخ، ساعات إضافية. وعلى مقدار هذا التمديد، توقف معدل فائض القيمة ومقدار يوم العمل. وإذا كان وقت العمل الضروري ثابتاً، فقد كان، في المقابل، حاصل وقت العمل متغيراً. لنفترض الآن يوم عملٍ حدد مقداره وتقسيمه إلى عمل ضروري وعمل فائض. ويمثل الخط أ ب، أ ــــ ب - ت على سبيل المثال يوم عمل مؤلف من ١٢ ساعة، حيث يمثل الجزء أ ب ١٠ ساعات عملاً ضرورياً، والجزء ب ت ٢ ساعة عملاً فائضاً. والآن كيف يمكن زيادة إنتاج فائض القيمة، أي تمديد فائض العمل، دونما أي تمديد إضافي أو مستقل عن أي تمديد إضافي لِ ب ت؟

[...] إلا أن تمديد العمل الفائض هذا من ب ت إلى بَ ت، من ٢ إلى ٣ ساعات، على ما يبدو ليس ممكناً دون أن يتقلص في ذات الوقت وقت العمل الضروري من أ ب إلى أ بَ، من ١٠ إلى ٩ ساعات. أي أن تمديد العمل الفائض يتناسب مع تقليص العمل الضروري [...]. (ص. ٣٣١ - ٣٣٢)

[...] وحين يكون طول يوم العمل معلوماً، حينئذ يجب أن ينبثق تمديد العمل الفائض عن تقليص وقت العمل الضروري وليس العكس، أي أن تقليص وقت العمل الضروري ينبثق عن تمديد العمل الفائض. وفي مثالنا يجب أن تنخفض قيمة قوة العمل فعلياً بنسبة ١٠/١ كي يتقلص وقت العمل الضروري بنسبة ١٠/١، من ١٠ إلى ٩ ساعات، لكي يمتد بالتالي العمل الفائض من ٢ إلى ٣ ساعات.

إلا أن مثل هذا الهبوط في قيمة قوة العمل بنسبة ١٠/١ يشترط من طرفه أن ذات الكمية من وسائل العيش، والتي كانت في السابق تنتج في ١٠ ساعات، عليها أن تنتج الآن في ٩ ساعات. وهذا ليس بالشيء الممكن دون رفع قوة العمل الإنتاجية. [...] أما رفع قوة العمل الإنتاجية فنقصد بها هنا بشكل عام حصول تغيير في عملية العمل يؤدي إلى تقصير وقت العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج سلعة، أي أن كمية قليلة من العمل تكتسب القوة التي تمكنها من إنتاج كمية أكبر من القيمة الاستعمالية. (ص. ٣٣٣)

[...]

لا يعبأ الرأسمالي فعلياً بالقيمة المطلقة للسلعة التي ينتجها. ما يهمه فقط هو فائض القيمة الكامن فيها والقابل للتحقيق عند البيع. فتحقيق فائض القيمة يتضمن من تلقاء نفسه تعويضاً عن القيمة المدفوعة سلفاً. ولأن فائض القيمة النسبي ينمو بتناسب مباشر مع نمو قوة الإنتاج، في حين أن قيمة السلع تهبط بتناسب معكوس مع ذات النمو، ولأن العملية ذاتها إذاً ترخص السلع وتزيد من فائض القيمة الكامن فيها، ينحل اللغز الكامن في دوام سعي الرأسمالي، ذلك الذي لا يهمه سوى إنتاج قيمة تبادلية، والسعي على الدوام إلى خفض القيمة التبادلية للسلع [...].

وبلا ريب لا يرمي اقتصاد العمل إذاً من خلال تنمية قوة إنتاجية العمل في الإنتاج الرأسمالي إلى تقصير يوم العمل، بل يرمي إلى تقصير وقت العمل الضروري لإنتاج كمية محددة من السلع. [...] ترمي تنمية قوة العمل الإنتاجية، في إطار الإنتاج الرأسمالي، إلى تقصير ذلك الجزء من يوم العمل، الذي على العامل أن يقوم بعمله من أجل ذاته، بغية بالذات من خلال ذلك تمديد الجزء الآخر من يوم العمل الذي يستطيع فيه العامل أن يعمل بغير حساب لصالح الرأسمالي. ولكن إلى أي حد تبقى هذه النتيجة قابلة للتحقيق دونما ترخيص للسلع، فهذا ما ستكشفه وسائل الإنتاج الخاصة لفائض القيمة النسبي، والذي سننتقل الآن إلى معاينته. (ص. ٣٣٨ - ٣٣٩).

كيف ولماذا يتبدل سعر السندات الحكومية؟

لعبة محاكاة أدوار صغيرة

لِ أحد عشر شخصاً

(١٠ مشاركون ومدرب واحد)

نسمع بين الفينة والأخرة في الأخبار الاقتصادية كيف نشأ سعر السندات الحكومية الألمانية – ولكن ماذا يحصل بالفعل هناك وماذا يعني ذلك؟ تتعرض الرقيقة ٩، الجزء الثاني، إلى موضوع السندات الحكومية كشكل من أشكال رأس المال الزائف يحصل في الأسواق المالية على سعر (قيمة سوقية)، قابلٍ للتغيّر. وببساطة شديدة (بغض النظر، من بين أخرى غيرها، عن تأثير مدتها على السعر) يمكن لحركة السعر هذه أن تُوضَّح وتُدرك من خلال لعبة محاكاة أدوار صغيرة.

ومن أجل تسهيل المثال العددي قدر الإمكان، نترك الفترة الباقية للقروض. وهي تلعب في الواقع دوراً كبيراً وتقود إلى أن تنصيف سعر الفائدة (في مثال من ١٠ ٪ إلى ٥ ٪) يقود إلى أقل من مضاعفة للسعر (في مثال من ١٠٠,٠٠٠ إلى ٢٠٠,٠٠٠ يورو).

أدوار:

١ الوكالة الألمانية للسندات المالية – يقوم المدرب بلعب الدور

٥ بنوك – يقوم خمسة من المشاركين بلعب الدور

٥ شركات تأمين – يقوم خمسة من المشاركين بلعب الدور

المكان:

مكان التداول (بورصة)، ما يُشبه منضدة يجلس الجميع حولها.

المادة:

- ١٠ بطاقات صغيرة تمثل سندات حكومية (٥ بطاقات ذات قيمة اسمية مقدارها ٥ ٪، و٥ بطاقات ذات قيمة اسمية مقدارها ١٠ ٪)

- بطاقات صغيرة تحمل وصفاً للأدوار (يتم وضعها أمام الشخص ذي الصلة أو لصقها على ياقة القميص).

القصة:

تقوم الوكالة الألمانية للسندات المالية بإصدار سندات مالية قيمة كل منها ١٠٠,٠٠٠ يورو. سعر الفائدة المحدد ١٠ ٪ (المدة الزمنية ١٠ سنوات). وعليه يطرح كل سند سنوياً ١٠٠٠٠ يورو فائدة. تقوم ٥ شركات تأمين بشراء السندات وتحصل على الفائدة.

بعد ذلك بعام: أزمة يورو! تهبط الجدارة الائتمانية/التقييم الائتماني لليونان ودول أخرى. جميع البنوك وشركات التأمين تريد استثمارات مضمونة – سندات حكومية – اتحادية [ألمانية- المترجم]. يزداد الطلب عليها. ومن أجل ضمان أكبر، يبدي المستثمرون أيضاً استعداداً لقبول فوائد أدنى. تستغل الوكالة الألمانية للسندات المالية هذه الأجواء وتقوم بإصدار خمس سندات أخرى قيمة كل منها ١٠٠,٠٠٠ يورو. إلا أن الفائدة لا تتعدى الآن أكثر من ٥ ٪ فقط، أي أن الفائدة السنوية المطروحة هي ٥,٠٠٠ يورو فقط. تقوم البنوك الخمسة بشراء السندات الجديدة.

وفي حال أرادت شركات التأمين الآن بيع سنداتها الحكومية ذات القيمة الاسمية البالغة ١٠٠,٠٠٠ يورو إلى البنوك، فما الذي يمكنهم أن يُطالبوا به، في حال أنه بعد عام أصبحت قيمة الفائدة السارية ٥ ٪، أي أن رأس المال المستثمر يُفترض أن يتم الاستفادة منه بقيمة ٥ ٪.

أي أن لسان حال السؤال الذي يطرح نفسه: ١٠,٠٠٠ يورو إيرادات الفائدة تماثل ٥ ٪ من أي رأسمال زائف؟

يمكن احتساب ذلك على النحو التالي:

س * ٠,٠٥ = ١٠,٠٠٠

-> ١٠,٠٠٠/٥ = ٢٠٠,٠٠٠ يورو

وعليه يمكن للسندات الحكومية "القديمة" (ذات الفائدة الثابتة ١٠ ٪) أن تباع (بقيمة اسمية مقدارها ١٠٠,٠٠٠ يورو) ب ٢٠٠,٠٠٠ قيمة سوقية، لأن هذا المبلغ يضمن استفادة مقدارها ٥ ٪ (أي ١٠,٠٠٠ يورو، والتي تماثل ال ١٠ ٪ المحددة لل ١٠٠,٠٠٠ يورو).

اختياري: يمكن بالنسبة لليونان إعادة الدينامية بشكل معكوس، أي يرتفع مستوى الفائدة بعد الإعلان عن أرقام الميزانية السيئة من ٥ إلى ١٠ ٪. النتيجة: على شركات التأمين (الملتزمة بالحفاظ على استثمارات مضمونة) أن تبيع البنوك السندات مع تخفيض للسعر – بحيث تحصل فقط على ٥٠,٠٠٠ بدلاً من ١٠٠,٠٠٠ يورو مقابل سنداتها.

إنتاج فائض القيمة النسبي مع بقاء الأسعار ثابتة

تكملة لرقيقة ١٨، الجزء الأول

يستند إنتاج فائض القيمة النسبي إلى أن قيمة السلع تهبط من خلال زيادة قوة الإنتاج. حصل وأن هبطت قيمة السلع الإستهلاكية الضرورية من أجل إعادة إنتاج قوة العمل، حينئذ تهبط أيضاً وفقاً لذلك قيمة السلعة المتمثلة في "قوة العمل": يمكن، كما في السابق، شراء نفس كمية السلع الإستهلاكية بمقدار قيمة أقل. ولأنه يتم الآن دفع الشيء الأقل من نتاج القيمة اليومي لقوة العمل، يتبقى جزء أكبر كفائض قيمة.

ولكننا من التجربة نعلم، أنه عند تقدم في الإنتاجية، فإن التعويض/ المكافأة عن قوة العمل المعبر عنها بالمال لا تهبط عادة. ويعود السبب في ذلك إلى أن قيم السلع المتناقصة لا تعكس نفسها في هذه الأيام حتماً في أسعار سلع هابطة. فالأسعار تبقى بالرغم من قيم متراجعة نفسها (أو حتى تزداد بمقدار معدل التضخم). أي أن ذات مقدار القيمة نفسها يعبر عن نفسه من خلال أسعار متصاعدة باستمرار. وفي حال بقي تحت هذه الظروف تعويض قوة العمل ثابتاً، حينئذ يعبر هذا السعر الثابت عن مقدار قيمة تقل باطراد.

ومن المفترض بمثال عددي أن يوضح ذلك. لنفترض أن نتاج القيمة ليوم عمل مدته ٨ ساعات يعبر عن نفسه من خلال ١٦٠ يورو. قيمة قوة العمل (اليومي) هي نصف مقدار القيمة هذا، أي نتاج القيمة المتحقق في أربع ساعات يعبر عن نفسه من خلال ٨٠ يورو. حينئذ يعادل التعبير المالي لفائض القيمة أل ٨٠ يورو المتبقية. والآن نستمر في الإفتراض أنه يحصل ارتفاع في الإنتاجية في جميع الأقسام بنسبة ١٠٠ ٪. تتضاعف قوة الإنتاج وتهبط إلى النصف قيمة السلع المنفردة. وربما هبطت إلى النصف قوة العمل أيضاً، بحيث لا تعود تساوي نتاج قيمة أربع ساعات عمل، بل فقط ساعتي عمل، وفائض القيمة لا تعود تساوي نتاج قيمة أربع ساعات، بل نتاج قيمة ست ساعات. أي أصبح فائض القيمة الآن أكبر من قيمة قوة العمل بثلاثة أضعاف.

حين تبقى أسعار جميع السلع ثابتة، بالرغم من أن قيمتها قد نزلت إلى النصف، حينئذ يعني ذلك أن التعبير السعري [ما يمثله السعر- المترجم] لكل مقدار قيمة قد تضاعف. والآن لا يعود نتاج قيمة يوم عمل من ٨ ثمانية ساعات يعبر عن نفسه في ١٦٠ يورو، بل في ٣٢٠ (سينتج الكمية المضاعفة، ولكن يُباع بنفس سعر القطعة). وإذا كان لا يزال يتم تعويض قوة العمل ب ٨٠ يورو، يستطيع المرء واقع الأمر شراء نفس الكمية من السلع، إلا أن هذه ال ٨٠ يورو تعبر الآن عن نصف القيمة فقط مقارنة بالسابق. ففي حال حصلت قوة العمل الفردية من نتاج القيمة اليومي (الذي أصبح سعره الآن ٣٢٠ يورو) على ٨٠ يورو، حينئذ يبقى فائض القيمة ٢٤٠ يورو: التعبير السعري لفائض القيمة هو ثلاثة أضعاف التعبير السعري لقيمة قوة العمل – ذات النتيجة كما عند احتساب القيمة.